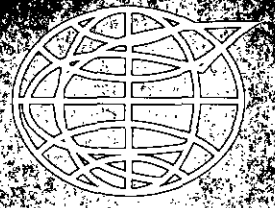


المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

أبريل 2009



INTOSAI



April 2009

حقوق الطبع :- 2009 ، مؤسسة المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية
تنشر المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية على أساس ربع سنوي :- يناير
(كانون الثاني)، أبريل (نيسان)، يوليو (تموز)، أكتوبر (تشرين الأول)، في
طبغات باللغات العربية، والإنكليزية، والفرنسية، والألمانية، والإسبانية باسم
المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي). وقد
كرست المجلة التي تعتبر المجلة الرسمية الناطقة بلسان الانتوساي، لتحسين
إجراءات وأساليب الرقابة المالية الحكومية. و تعبر الآراء والأفكار التي
تنشر فيها عن آراء ولُفكار رؤساء التحرير أو الأفراد الذين يساهمون فيها
ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المنظمة أو سياساتها. و يرحب رؤساء
التحرير بالمقالات والتقارير الخاصة بالأنباء التي تقدم إلى المجلة، ويتعين
إرسالها إلى مكاتب التحرير الموجودة بمكتب المحاسبة العامة الأمريكي
على العنوان التالي:

US Government Accountability Office, Room 7814.441G
Street , NW, Washington , D.C, 20548, USA (Phone :202-
512-4707. Facsimile: 202-512-4021, Email :
intosaijournal@gao.gov).

ونظرا لاستخدام المجلة كأداة تعليمية، فإن المقالات التي يحتمل قبولها أكثر
من غيرها هي تلك التي تعالج جوانب عملية للرقابة المالية على القطاع
العام ، وتشمل هذه الجوانب دراسة الحالات التطبيقية والأفكار التي تتعلق
بمناهج بحث جديدة في مجال الرقابة المالية، أو تفاصيل حول برامج
التدريب الخاصة بالرقابة المالية، هذا، ولا تعتبر المقالات التي تتناول
أساسا جوانب نظرية مناسبة للنشر في هذه المجلة.

وتوزع المجلة على جميع الأجهزة العليا للرقابة المالية في جميع أنحاء
العالم، والذين يشاركون في أعمال منظمة الانتوساي، دون أية تكاليف.

وتتوفر أيضا على الموقع الإلكتروني www.intosai.org أو موقع
المجلة spel@gao.gov.

وتجري فهرسة مقالات المجلة في فهرس المحاسبين الذي ينشره المعهد
الأمريكي للمحاسبين العاميين القانونيين، كما تدرج في محتويات الإدارة.

وتنشر مقتطفات من بعض المقالات المختارة في النشرات التالية :

Anbar Management Services, Wembley , England , and
University Microfilms International, Ann Arbor ,
Michigan, USA.

المحتوى	الصفحة
الافتتاحية المجلة	ص 1
أنباء موجزة	ص 4
مقال تحت عنوان توقع صدور الارشادات المتعلقة بالتحقيق المالي في	ص 11
عام 2010	ص 15
التصورات الاجتماعية للجهاز الأعلى للرقابة للمكسيك	ص 18
بقعة ضوء على الخطة الإستراتيجية	ص 22
أنباء الانتوساي	ص 32
أخبار IDI	ص 34
أحداث الانتوساي في عام 2008	ص 34

رؤساء التحرير جوزيف موسر، رئيس محكمة الرقابة، النمسا

شيليا فراسر، المراقب العام، كندا

- فانزة الكافي، الرئيسة الأولى لمحكمة الحسابات، تونس
جين نودارو، المراقب العام للولايات المتحدة الأمريكية بالنيابة
غلودسبالدو راشيان اوزغاتيفغ، المراقب العام، فنزويلا
رئيس مؤسسة المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية
هيلين هسينغ (الولايات المتحدة الأمريكية)
رئيس التحرير
موريل فورستر (الولايات المتحدة الأمريكية)
مساعد رئيس التحرير
ليندا . ج. سيليفاغ (الولايات المتحدة الأمريكية)
المحررون المساعدون
مكتب المراقب العام (كندا)
خالد بن جمال (الاسوساي- الهند)
لوزين سيكالو (السياساي - تونس)
(سكرتارية الكاروساي- س ت لوسيا)
السكرتير العام لليوروساي (إسبانيا)
خميس حسني (تونس)
بيدرا اسبينوزا مورينو (فنزويلا)
السكرتارية العامة للانتوساي (النمسا)
مكتب المساعلة الحكومية (الولايات المتحدة الأمريكية)
الانتاج / الإدارة
سوبرينا شيمس (الولايات المتحدة الأمريكية)
بول ميلر (الولايات المتحدة الأمريكية)
أعضاء المجلس التنفيذي للانتوساي
- ارتورو كوتزاليز دي اراغو، المراقب العام، المكسيك، الرئيس
- تيرينس نومبيم، المراقب العام ، جنوب أفريقيا، نائب رئيس أول
- اسامة جعفر الفقيه، وزير أول ورئيس ديوان المراقبة العامة بالمملكة
العربية السعودية، نائب رئيس ثاني
- جوزيف موسير، رئيس محكمة الرقابة لجمهورية النمسا ، أمين عام
- لو جواي، المراقب العام، مكتب الرقابة الوطني، جمهورية الصين الشعبية
- باول ر.س. السويرث، مدير للرقابة، جزر الكوك
- زايروبوغوي، رئيس محكمة الحسابات، ساحل العاج
- ارياد كوفاكس، رئيس الحسابات، هنغاريا
- فينود راي، المراجع العام والمراقب العام، الهند
- هوانغ سيك كيم، رئيس مجلس الرقابة والتفتيش، كوريا
- علي الحسنوي، رئيس جهاز المراجعة المالية، الجماهيرية العربية الليبية
الشعبية الاشتراكية العظمى.
- لويس مونتينيغرو، رئيس مكتب الرقابة، نيكاراغوا
- جورجين كوزمو، مراقب عام، النرويج
- سيرجي فاديموفيتش ستيفانين، رئيس مجلس المحاسبات، الاتحاد الروسي
- البيرت اندارد، رئيس مكتب الرقابة، كيتس ونيفس
- تيم بور، المدقق العام لمكتب التدقيق الوطني، المملكة المتحدة
- جين نودارو، المراقب العام للولايات المتحدة الأمريكية بالنيابة
- غلودسبالدو راشيان اوزغاتيفغ، المراقب العام فنزويلا



جين آل. دودارو

المراقب العام بالنيابة، مكتب
مساعدة الحكومة للولايات
المتحدة الأمريكية

" لضمان الاستقرار المتواصل للدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء وحماية
مواردها الاقتصادية، فنحن نحتاج إلى تنفيذ إصلاحات نظامية متعمقة، تستند إلى سياسة
تعددية شاملة للنظام المالي العالمي والتي يمكن من خلالها مجابهة تحديات القرن الحادي
والعشرين" بأسلوب أمثل".

تصريح الأمين العام للأمم المتحدة حول الأزمة المالية العالمية، تشرين ثاني

2008

لقد أوجدت الأزمة المالية العالمية العديد من التحديات للدول في مختلف أنحاء العالم ولأجهزتهم العليا
للرقابة. وتتطلب تلك التحديات من الأجهزة العليا للرقابة مضاعفة جهودها الرامية إلى مساعدة
حكوماتها على تعزيز المساعدة وتوفير الدروس المستفادة. وعلى الرغم من أنه يوجد هنالك فروقات
بين الأجهزة العليا للرقابة من حيث صلاحياتها ومهامها التشريعية، إلا أنها جميعها بشكل عام مهياة
بشكل جيد لتوفير التحليل المستقل والموضوعي لتلك الأحداث، ومن الممكن أن تسهم إلى حد كبير في
الجهود الرامية إلى معالجة تلك الأحداث. وتمشياً مع تلك الاهتمامات والاعتبارات، فقد شكل المجلس
التنفيذي للانتوساي، لجنة عليا حول الأزمة المالية العالمية وذلك خلال اجتماعه الثامن والخمسين
المنعقد في فيينا في تشرين ثاني 2008. وأنه ليس مكتب مساعدة الحكومة للولايات المتحدة الأمريكية
أن يطلب إليه ترأس هذه اللجنة الهامة.

وقد عقدت اجتماعات تمهيدية للجنة العليا للانتوساي حول الأزمة المالية العالمية والتي تمت من خلال
المؤتمر التلفزيوني الذي تم في 26 شباط 2009، وذلك لمناقشة التحديات التي تواجهها الأجهزة العليا
للرقابة في ضوء الوضع الاقتصادي الحالي. وللتغلب على الفروقات في التوقيت بين المناطق، فقد تم
تنظيم مؤتمراتين تلفونيين، شارك فيهما ممثلون عن 17 دولة من بين الدول الأعضاء الثلاثة وعشرين

الأعضاء في اللجنة. وكان الاجتماع التلفوني الأول قد عقد بين ممثلين عن الأجهزة العليا للرقابة لكل من النمسا، وكندا، وشيلي، وقبرص، وأستونيا، وهنغاريا، وإيطاليا، والمكسيك، والمغرب، وهولندا، وروسيا، وإسبانيا، والسويد، والمملكة المتحدة. وعقد المؤتمر الثاني بين ممثلين عن الأجهزة العليا للرقابة لكل من الصين واندونيسيا.

وقد ركزت المناقشة خلال المؤتمرين على الردود التي تم الحصول عليها من الأعضاء بشأن مسودة البنود المرجعية التي تم توزيعها من قبل مكتب مساعلة الحكومة الأمريكي. وبالتحديد البنود المرجعية التي تغطي الغرض من تشكيل اللجنة العليا، وأهدافها وغاياتها المقترحة، وإجراءات الاجتماعات وإعداد التقارير، والعضوية والتنظيم، والمنتجات والنتائج المتوقعة. وتتضمن الأهداف المقترحة للجنة إعداد توصيات للأجهزة العليا للرقابة لمساعدتها في التخفيف من آثار الأزمات المالية المستقبلية، وتوفير الموارد للأجهزة العليا للرقابة لتدقيق ومراقبة الأنظمة التنظيمية وبناء العلاقات مع الهيئات الدولية ذات العلاقة. وقد وفر الأعضاء معلومات إيجابية حول بنود المسودة المرجعية وقدموا عدداً من المقترحات بشأن تعديل الأهداف والنطاق. و قمت بعض الدول بملاحظات خطية على المسودة قبل بدء الاجتماع، وقدمت كل دولة ملاحظات شفهية خلال المؤتمرين. والأهم من ذلك، أن الأعضاء عبروا عن رغبة في توسيع نطاق اللجنة العليا لتغطي الأزمات المالية ومراقبة برامج تحفيز الاقتصاد إلى جانب مسائل تتعلق بالأزمة المالية تحديداً.

وناقش الأعضاء أيضاً بدائل مختلفة لتوزيع أعضاء اللجنة العليا ضمن مجموعات فرعية على سبيل المثال، حسب اللغة، وطبيعة النظام الرقابي، أو حسب القضايا المالية وانعكاساتها على القضايا الاقتصادية. وسوف تبحث اللجنة العليا إمكانية إنشاء موقع خاص لها لتوفير معلومات خاصة حول البنود المرجعية، وخطة العمل، ومنتجات وخطط العمل الأخرى للجنة، لرفع تقرير بشأنها إلى مؤتمر الانكوساي الذي سيعقد في جنوب أفريقيا خلال عام 2010. و بالإضافة إلى ذلك، سوف تسهم هذه المجلة في مواصلة توفير المعلومات لأعضاء اللجنة والحفاظ على مواصلة علاقات الاتصال فيما بينهم.

و باختصار، فقد تضمنت القرارات الرئيسة التي اتخذت خلال هذين المؤتمرين ما يلي:

- تم التوصل إلى إجماع بشأن تضمين قضايا اقتصادية موسعة ضمن البنود المرجعية للجنة العليا، مثل المبادرات التحفيزية.
- سوف يتم السعي لإيجاد علاقات تعاون مع لجنة الدين العام للانكوساي ومجموعة عمل المؤشرات الوطنية بشأن أية مسائل طارئة.
- سيتم الترتيب لعقد اجتماعات على مستوى الأشخاص ضمن اللجنة العليا في المستقبل القريب.
- سوف يناقش الأعضاء مسائل أخرى بشأن التوزيع الفرعي للجنة العليا خلال الاجتماعات القادمة.
- سوف يتم شمول دول أخرى غير الأعضاء الحاليين في اللجنة العليا وحسب ما يتطلبه الوضع.

و في الولايات المتحدة، فقد تم منح مكتب مساعلة الحكومة دوراً هاماً لمتابعة ردود فعل الحكومة إزاء

الأزمة المالية. و في الوقت الحالي، فإنه يتعين على مكتب مساعلة الحكومة إعداد التقارير كل ستين يوماً حول نتائج أعماله الرقابية على 700 بليون دولار ضمن صناديق برنامج الإغاثة المالية الذي خصصته حكومة الولايات المالية للمؤسسات المالية. و منذ منتصف شهر آذار 2009، حتى الآن تم من خلال ثمانية جلسات للكونغرس بحث جهود مكتب مساعلة الحكومة الأمريكي فيما يتعلق بمعالجة الشفافية والمساءلة لهذه العملية، وتم إصدار العديد من التقارير حول هذا الموضوع مثل تحديث النظام التنظيمي. بالإضافة إلى ذلك، فقد أوكل إلى مكتب مساعلة الحكومة مهمة تنفيذ مراجعات نصف شهرية حول استخدام تمويلات التحفيز الحكومية في ستة عشرة ولاية وبعض المجتمعات المحلية. ووفقاً لقانون إنعاش الاستثمار الأمريكي (ARRA)، فسوف يتعاون مكتب مساعلة الحكومة مع المدققين والمفتشين العاملين المحليين من الهيئات الفدرالية المختلفة لفحص كيف تم استخدام هذه التمويلات على المستوى المحلي وعلى مستوى الدولة، و إلى أي مدى تم تحقيق أهداف قانون إنعاش الاستثمار الأمريكي. ونحن ندرك بأن متطلبات إعداد التقارير هذه قد لا تكون هي ذاتها بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة في دول أخرى وتطلع إلى مناقشات مستقبلية بشأن الأدوار المختلفة التي اضطلعت بها الأجهزة العليا للرقابة خلال هذه الفترة المتاحة على مستوى المجتمع الرقابي الدولي بشكل عام.

وتعتبر هذه الفترة فترة تحدٍ بالنسبة لنا جميعاً. حيث أننا بدأنا بتحديد وحشد الجهود الجماعية للأجهزة العليا للرقابة، وسوف نتواصل اتصالات اللجنة العليا معكم من أجل الحصول على آرائكم وخبراتكم ومشورتكم حول متطلبات وتأثيرات الأزمة.

ولمزيد من المعلومات، فإنه يرجى الاتصال بمكتب مساعلة الحكومة على العنوان التالي:
spel@gao.gov.

موجزة



ابيراتان دينز دي اغويار

ومندوب دولة (1979-1987)، ومستشار مجلس المدينة (1967-1971). و كانت فترة حياته المهنية والسياسية بأكملها مكرسة للجانب التعليمي. وقد بدأ حياته الوظيفية كأستاذ، وتسلم منصب وزير التعليم لولاية كياريا. وفي عام 1988، قام بالتوقيع على الدستور الفدرالي بصفته عضو الجمعية التشريعية وباعتباره أحد الأشخاص الذين ساعدوا في صياغة الجزء المتعلق بالتعليم والثقافة من الدستور.

وتتضمن الصلاحيات الدستورية لمجلس الرقابة، القضاء، التدقيق، التعليم، المشورة، والمعلوماتية، العقوبات، وصياغة القوانين، والمظالم.

البحرين

التقرير السنوي لديوان الرقابة المالية

أصدر ديوان الرقابة المالية تقريره السنوي الخامس في شهر تشرين أول 2008. و قد تضمن التقرير الرأي الرقابي لديوان الرقابة المالية بشأن الحسابات الختامية للحكومة للسنة المالية المنتهية في 31 كانون أول 2007. و تضمن تقارير حول الأداء والمهام الخاصة المعدة لنفس الفترة. وقد رفع التقرير إلى جلالة الملك، وإلى مجلس الوزراء، ومجلس النواب (في البرلمان).

ولمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بديوان الرقابة المالية على العنوان التالي:
E-mail: nac@nac.gov.bh
Web site: www.nac.gov.bh

البرازيل

رئيس جديد لمجلس الرقابة

في كانون أول 2009، قام الوزراء التسعة لديوان الرقابة البرازيلي باختيار الوزير أبيراتان دينيس دياغويار كرئيس جديد للمجلس. وكان الوزير أبيراتان قبل ذلك يشغل منصب وزير في مجلس الرقابة البرازيلي منذ شهر أيار 2001. وكان قبل ذلك مندوباً فدرالياً (1987-2001)،

أذربيجان

تعديل التشريع المنظم لعمل الجهاز الأعلى للرقابة

تم في عام 2008 تعديل التشريع المنظم لأنشطة مجلس الحسابات لدولة أذربيجان. وقد أسهمت تلك التعديلات في تحسين أوضاع مجلس الحسابات وموظفيه، ومنحتهم المزيد من الصلاحيات، وأسهمت في توسيع نطاق أنشطتهم ومهامهم.

وفي كانون أول 2008، تم تعيين أمين عام جديد، وتم تعيين ثلاثة مدققين كأعضاء جدد لمجلس الحسابات من قبل البرلمان.

وفي الوقت الحالي، تم الإعداد لثمانية عشرة مهمة. حيث تم الإعداد لتلك المهام بالاستناد إلى معايير الانتوساي. ولمزيد من المعلومات، فإنه يرجى الاتصال بمجلس الحسابات على العنوان التالي:

E-mail: office@ach.gov.az,
chairman@ach.gov.az,
f.ibrahimov@ach.gov.az
Web site: www.ach.gov.az

العراق

الأنشطة التطويرية والتدريبية خلال

عام 2008

واصل ديوان الرقابة المالية (BSA)

جهوده في تطوير مهارات فريق عمله

الرقابي من خلال الدورات التدريبية

الداخلية والخارجية. وقام الديوان أيضاً

بتشكيل مجموعة من المدربين للمساعدة في

تطوير الأنشطة التدريبية لموظفيه. و خلال

عام 2008، شارك 356 موظف في 49

برنامج تدريبي خارج العراق، في حين

شارك 934 موظف في 77 برنامج تدريبي

تم عقدها في المراكز التدريبية التابعة

للدولة. ويسعى ديوان الرقابة المالية إلى

تأسيس مركز تدريبي يوفر خدمات

ومساعدة فنية للهيئات الخاضعة لرقابته.

وقد نظم ديوان الرقابة المالية برامج

تدريبية في موضوعات مثل الرقابة

الداخلية، أنظمة التدقيق الداخلي، ورقابة

الأداء. و خلال عام 2008، شارك 253

موظف من هيئات رقابية مختلفة في 15

دورة تدريبية تحت رعاية ديوان الرقابة

المالية.

وتم عقد المزيد من البرامج التدريبية

وورش العمل بالتعاون مع البرنامج

الإئمائي للأمم المتحدة خلال عام 2008. و

قد عمل أربعة موظفين من ديوان الرقابة

المالية مع خبير تدريب خارجي في عمان،

الأردن، في إعداد دليل حول مكافحة الغش

والفساد. وشارك ثمانية موظفين في برنامج

لتطوير المهارات الرقابية العملية بالتعاون

مع مكتب التدقيق الوطني للمملكة المتحدة.

وتم عقد برنامج تدريب المدربين حول

تخطيط العمل والإدارة الحكومية في لبنان.

وشارك 15 موظفاً في دورة تدريبية

ونظراً لالتزامه المتواصل بالتعليم، فقد

ركز الوزير ابيراتان اغويار على أهمية

الدور التعليمي لمجلس الرقابة. وهو

يؤمن بأنه يتعين على مجلس الرقابة

تكثيف جهوده في نواحي بناء القدرة

للمدراء العاميين والتعاون مع وكالات

تدقيق حكومية أخرى من خلال تبادل

الخبرات والمعلومات.

و كرئيس لمجلس الرقابة، يواصل

الوزير ابيراتان اغويار عمله في بناء

شبكة الرقابة الحكومية التي تضم عدداً

من هيئات الرقابة العامة - بما في ذلك

الهيئة العامة للتدقيق الداخلي التابعة

للفرع التنفيذي، مجلس حسابات المدن

والدولة، ودوائر التدقيق الداخلي في

الفروع التشريعية والقضائية. و من

أجل تعزيز التكامل والتعاون، يقوم

مجلس الرقابة بتشجيع تبادل المعلومات

بين الهيئات مثل البنك المركزي،

ووكالة الإيرادات الداخلية، ومكتب

المدعي العام، ومجلس الرقابة على

الأنشطة المالية.

وبالإضافة إلى اهتمامه بتدعيم العلاقات

مع هيئات ومؤسسات برازيلية أخرى،

فقد عمل الوزير ابيراتان على تعزيز

التعاون الدولي لمجلس الرقابة مع

الانتوساي معتبراً تلك العلاقات ناحية

هامة للتطوير الفني والمؤسسي.

ولمزيد من المعلومات، فإنه يرجى

الاتصال بمجلس الرقابة على العنوان

التالي:

Email:arint@tcu.gov.br,omirpl

@tcu.gov.

www.tcu.gov.br Web site:

حول الرقابة على المشتريات والذي عقد في

إيطاليا. ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال

بديوان الرقابة المالية على العنوان التالي:

bsairaq@yahoo.comE-mail:

Web site:www.bsairaq.net

الأردن

تعديل قانون ديوان المحاسبة الأردني

في عام 2007، تم توسيع نطاق الصلاحيات

الرقابية لديوان المحاسبة الأردني لتضم

المؤسسات العامة والمجالس البلدية ومجالس

الخدمات المشتركة، والمؤسسات التي تملك

الحكومة نسبة 50% فأكثر من أسهمها. و في

السابق كانت رقابة الديوان تغطي الوزارات،

والدوائر الحكومية، والمؤسسات الرسمية

العامة، والمجالس البلدية والقروية. وبحق

لرئيس ديوان المحاسبة فحص التقارير

والمعلومات المتعلقة بالشؤون الإدارية

والمالية. وله الحق أيضاً أن يطلب من جميع

الهيئات الحكومية تزويده ببيانات أو إيضاحات

بشأن أية مسائل تتعلق بعمل الديوان.

استكمال مشروع التوأمة

في حزيران 2006، تم توقيع اتفاقية توأمة

بين ديوان المحاسبة الأردني ومكتب التدقيق

الوطني للمملكة المتحدة، والجهاز الأعلى

للقابة الألماني. وبموجب هذه الاتفاقية قدم

الاتحاد الأوروبي منحة من خلال وزارة

التخطيط في الأردن لتمويل المشروع الذي

استمر لمدة عامين، حيث استكمل العمل به في

حزيران 2008.

وقد تضمنت مهام المشروع ما يلي:

■ إعداد مسودة هيكل تنظيمي لديوان

المحاسبة يستند إلى أفضل النماذج

الدولية، وإعداد وصف وظيفي.

■ إعداد مسودة تعديلات على قانون

ديوان المحاسبة بما يتفق ومعايير

التدقيق الدولية.

ونوهت السيدة بودبرغيتي إلى أن تأثير الرقابة العامة على الإدارة العامة يرتبط بتوفر الرغبة السياسية وبذل الجهود لتنفيذ توصيات (NAOL). وعلى الرغم من أن الإحصائيات تبين بأن معظم التوصيات يتم تطبيقها، إلا أن تلك التوصيات التي تتطلب جهوداً كبيرة ورغبة سياسية لا يتم ترجمتها إلى أفعال. وعبرت عن أملها بأن يقوم البرلمان باتخاذ المزيد من الإجراءات الكفيلة بتنفيذ التوصيات. وأكد عدد من المتحدثين على الحاجة إلى تعزيز الرقابة البرلمانية. السيدة أرينا ديغوتوني النائب الأول لرئيس البرلمان أشارت إلى أن الرقابة البرلمانية على تطبيق توصيات الرقابة العامة هي أمر مطلوب لترجمة الملاحظات التي ترد في التقارير الرقابية إلى أفعال. وعبرت عن إيمانها العميق بأن البرلمان الحالي ولجنة الرقابة سوف يقومان بتنفيذ الإجراءات الكفيلة بضمان تنفيذ التوصيات من قبل الجهات التنفيذية.

وخلال فترة ولايتها الثانية كمرآب عام، سوف تعمل السيدة سيرادا على تطوير عمل مكتب رقابة الدولة بما يسهم في تحسين عمليات تقييم مردود الأموال الناتج عن تنفيذ موازنة المكتب. ولمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال على العنوان التالي:

E-mail: Irvk@Irvk.gov.lv
Web site: http://www.Irvk.gov.lv

لوثوانيا

المؤتمر الدولي حول الرقابة العامة

في كانون ثاني 2009، عقد مكتب التدقيق الوطني لدولة لوثوانيا (NAOL) واللجنة البرلمانية اللوثوانية المكلفة بأعمال الرقابة مؤتمراً في فيلينيوس بمناسبة الذكرى التسعين على تأسيس (NAOL). وخلال المؤتمر، أكدت المراقب العام السيدة راسا بودبرغيتي على الحاجة إلى إيجاد أساليب جديدة لتدعيم علاقات الاتصال بين الهيئات الرقابية المختلفة ضمن القطاع العام بما يسهم في تعزيز الرقابة البرلمانية، وتحسين تطبيق توصيات

- إعداد مسودة دليل التدقيق المالي الذي يشتمل على إجراءات، ونماذج فحص، وبرامج تدقيق.
- إعداد مسودة دليل تدقيق الأداء.
- إعداد مسودة دليل الموارد البشرية الذي يتضمن الإجراءات والسياسات والخططة التدريبية الاستراتيجية.

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بديوان المحاسبة الأردني على العنوان التالي:

E-mail: info@ab.gov.jo
Web site: www.audit-bureau.gov.jo

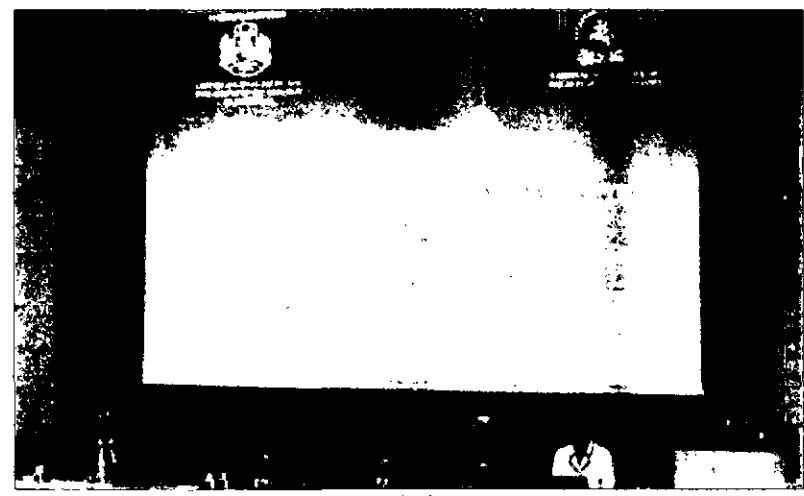
لاتفيا

تعيين مراقب عام جديد

في كانون ثاني 2008، عين برلمان لاتفيا السيدة أنغوانا سيرادا مراقباً عاماً لمدة أربعة سنوات. وفي كانون ثاني 2009، أدت القسم أمام البرلمان.



السيدة أنغوانا سيرادا



مشاركون في المؤتمر الدولي المنعقد من قبل الجهاز الأعلى للرقابة لدولة لوثوانيا واللجنة البرلمانية المكلفة بشؤون الرقابة يحتفلون بالذكرى التسعين لتأسيس مكتب التدقيق الوطني لدولة لوثوانيا

<p>المتعلقة بالرقابة العامة الخارجية. و خلال تلك الفترة القصيرة، تمت المصادقة على خطته الاستراتيجية التنموية (نيسان 2006-كانون أول 2010) وتم تطبيقها. وكانت أهدافها الرئيسية التطوير المؤسسي، وبناء القدرة المؤسسية، وتطوير قدرات الموظفين، وزيادة تأثيرات عمله.</p>	<p>أن الاتحاد الأوروبي قد برهن على تقدم كبير في جهوده الرامية إلى تحسين الإدارة المالية. ومع ذلك، ومن أجل تحسين الشفافية والمساءلة في استخدام أموال الاتحاد الأوروبي، فإنه يجب إشراك الأجهزة المعنية بالإدارة والإشراف والرقابة، على كافة المستويات.</p>	<p>وأشارت السيدة لوريتا غراوزينين رئيس لجنة الرقابة إلى أن علاقات التعاون الوثيقة بين الحكومة والبرلمان لا تزال غير موجودة، وأن هناك حاجة إلى مثل هذا التعاون الوثيق بين الطرفين للتمكن من تنفيذ التوصيات على الوجه الأكمل.</p>
<p>بالإضافة إلى ذلك، فقد تم في شهر كانون ثاني 2009، وبناءً على التشريع الجديد نقل مهام مجلس الحسابات من الرقابة المالية الخارجية إلى نظام رقابي خارجي جديد ضمن نظام الإدارة المالية العامة الجديد.</p>	<p>ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي: E-mail: nao@vkontrole.lt Web site: www.vkontrole.lt</p>	<p>وصرحت مندوبة الاتحاد الأوروبي المسؤولة عن البرامج المالية والموازنة، السيدة داليا غرايوسكاتي إلى أن للشفافية والنظام المالي المفتوح هما أمران مطلوبان لضمان الاستخدام الفعال لأموال الاتحاد الأوروبي.</p>
<p>وسوف يخضع مجلس الحسابات إلى مرحلة انتقالية في عام 2009. و خلال الأشهر الستة الأولى، سوف يواصل المجلس عمله كهيئة رقابة خارجية، ومواصلة تنفيذ حجم كبير من الأعمال الرقابية التجريبية. وسوف يكون في قمة أولويات المجلس لهذه السنة تطبيق القانون الجديد والأنشطة ذات العلاقة - على سبيل المثال، تعزيز القانون داخلياً وخارجياً، وإعداد هيكل تنظيمي جديد وتعديل الأنظمة الداخلية وفقاً للقانون الجديد.</p>	<p>مولدوفا الذكرى الخمسين لتأسيس مجلس الحسابات يحتفل مجلس الحسابات لدولة ملدوفا بالذكرى الخامسة عشرة لتأسيسه في عام 2009. و كان المجلس قد تأسس في عام 1994 بموجب نصوص الدستور والتشريع الذي أقر في شهر كانون أول 1994. وعلى مر الخمسة عشر سنة الماضية أجريت هناك عدة أعمال تطويرية ركزت على تحسين عمليات المجلس فيما يتعلق برقبته المالية الخارجية، وتعزيز قدراته المؤسسية، وتدريب موظفيه. وسعى المجلس أيضاً لأن ينظر إليه على أنه جزء لا يتجزأ من سيادة القانون في مولدوفا.</p>	<p>و صرحت أيضاً بأن هناك حاجة إلى تبسيط الأنظمة المتعلقة بتوفير المساعدة للمستفيدين، وإلى وجود هيئات رقابية تلعب دوراً أكبر وأكثر فعالية.</p>
<p>ويعتبر موظفو المجلس البالغ عددهم 150 موظفاً عناصر أساسية في تحقيق النجاح حيث يسهم كل واحد منهم في ضمان جهاز رقابي حديث وفعال في مولدوفا. ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بمجلس الحسابات على العنوان التالي:</p>	<p>و اعتباراً من عام 2006، دخل مجلس الحسابات مرحلة جديدة من عمله، جاءت نتيجة تشكيل نظام رقابة مالية عام وتحسينات في إطار عمله التشريعي وقدرته المؤسسية. وواصل المجلس تنفيذ أعماله وفقاً للمعايير الدولية ووفقاً لأفضل الممارسات الصادرة عن الاتحاد الدولي</p>	<p>وبدوره أشار السيد هيربيرت بوشي، رئيس لجنة الرقابة على الموازنة للبرلمان الأوروبي إلى أن هناك حاجة إلى إجراء تغييرات حاسمة في نظام المساءلة للاتحاد الأوروبي، وأشار أيضاً إلى أنه ولضمان الحصول على أكبر فائدة من تمويلات الاتحاد الأوروبي واستخدامها وفقاً لأنظمة ومعايير الاتحاد الأوروبي، فإنه لا بد من إصلاح مجلس المدققين الأوروبيين، وأنه لا بد من إشراك البرلمانات الوطنية والأجهزة العليا للرقابة. وعبّر عن رأيه بأن مسؤولية الدول الأعضاء على المستوى الأوروبي هي ليست بالمستوى المطلوب. وقد ألقى السيد فيتور كالنيرا، رئيس مجلس المدققين الأوروبيين كلمة أشار من خلالها إلى</p>
<p>E- mail: cde@ccrm.gov.md Web site: http://www.ccrm.md</p>	<p>الممارسات الصادرة عن الاتحاد الدولي</p>	<p>الأوروبيين كلمة أشار من خلالها إلى</p>

منغوليا

تعيين مراقب عام جديد

في كانون ثاني 2009، تم تعيين السيد راندنا شويمايس مراقباً عاماً لمنغوليا.

وبصفته عضواً في البرلمان من عام 2000 حتى عام 2008، عمل السيد شويمايس كمستشار لشؤون السياسة الاقتصادية والاجتماعية لرئيس برلمان منغوليا قبل أن يخلف السيد جافسما لخماشورين كمراقب عام.

ومن عام 1979 حتى عام 2000. عمل السيد شويمايس في إقليم بولغان حيث تولى عدة مناصب هامة من ضمنها منصب حاكم إقليم. ومن عام 1974 حتى عام 1979، عمل كمهندس في معهد الدولة المركزي الوطني لهندسة الأبنية، والموازنة، ومكتب هندسة الإنشاءات والموازنة في إقليم نندغوفي.

وقد ولد السيد شويمايس في 7 تشرين ثاني 1051، في إقليم بولغان. وتخرج من جامعة منغوليا الوطنية بدرجة البكالوريوس في الهندسة ودرجة الماجستير في الإدارة الحكومية.

ولمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بمكتب التحقيق الوطني المنغولي على العنوان التالي:

E-mail: mnao@mnao.pmis.gov.mn
Website: www.mnao.pmis.gov.mn/welcome

نيبال

المراقب العام يتحدث أمام لجنة إعادة هيكلة الهيئات الدستورية

في كانون ثاني 2009، اجتمع نائب المراقب العام لدولة نيبال باللجنة المشكلة لتحديد هيكله الهيئات الدستورية (CDFCB) ولمناقشة الهيكل الحالية ومهام المنسق العام، والهيكل المقترحة للجهاز الأعلى للرقابة بموجب الدستور الجديد لدولة نيبال. و بموجب صلاحياتها، تقوم الهيئة التشريعية، التي شكلت بعد الانتخابات التي جرت في نيسان 2008 والتي على إثرها أعلنت نيبال جمهورية فدرالية ديمقراطية في أيار 2008، بكتابة دستور جديد وتشكيل لجنة (CDFCB) لاقتراح هيكله للهيئات الدستورية بناءً على الدستور الجديد.



باشو رام داهال، نائب المراقب العام لدولة نيبال يلقي كلمة أمام لجنة CDFCB وخلال كلمته أمام اللجنة قدم نائب المراقب العام موجزاً حول هيكله مكتب المراقب العام، والإجراءات التشريعية المتعلقة بتعيين المراقب العام، ومهام المكتب، ومهمة إعداد التقارير الرقابية، وأطر العمل الرقابية. وأكد السيد داهال على الأهمية التي توليها اللجنة للنموذج التشريعي

للجهاز الأعلى للرقابة لنيبال، واستقلالته، ونطاق أعماله الرقابية بموجب الدستور الجديد. وقدم أيضاً عرضاً موجزاً حول الهياكل الدولية للرقابة الخارجية- البرلمانية، والقضائية، ونماذج المجالس.

وعبر مشرعو القوانين عن مخاوف كبيرة إزاء حدوث حالات فساد، وبحثوا الدور الذي تلعبه الأجهزة العليا للرقابة في مكافحة الفساد. وأعلم السيد داهال اللجنة بأن مكتب المراقب العام قد حدد عدداً من الأمثلة حول حالات من أوجه ضعف في المراقبات الداخلية وحالات فساد، على الرغم من أن التحقيق في حالات الفساد لا يدخل ضمن صلاحياته. وهناك هيئة منفصلة تقوم بمهمة التحقيق في حالات الفساد هي هيئة التحقيق في انتهاك الصلاحيات.

وأخيراً، فقد طلبت اللجنة المشكلة لتحديد هيكله للهيئات الدستورية (CDFCB)، من الجهاز الأعلى للرقابة لنيبال توفير نماذج تشريعية من دول مختلفة مثل إعلان المكسيك حول استقلالية الأجهزة العليا للرقابة، ومعلومات حول نماذج مختلفة من الأجهزة العليا للرقابة في دول تتبع للنهج الديمقراطي في مختلف أنحاء العالم.

وقد أكد السيد داهال للجنة بأن الجهاز الأعلى للرقابة لدولة نيبال هو ملتزم بدعم اللجنة من خلال توفير تفصيلات حول هيكله الجهاز الأعلى للرقابة ليتم تضمينها في الدستور الجديد ومن خلال تنفيذ دراسة مقارنة حول الهيكل التنظيمية، الاستقلالية، والصلاحيات لنماذج تشريعية لأجهزة رقابية في مختلف أنحاء العالم.

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي:

E-mail: oagnep@ntc.net.np-
foag@most.gov.np
Web site: www.oagnepal.com



مشركون في ورشة عمل حول SAINT والتي عقدت في اليمن في كانون ثاني 2009

و قد استضاف رئيس الجهاز المركزي لليمن ورشة العمل الثانية حول تلك الأداة في كانون ثاني 2009. وقام السيد أحمد الشيباني، المدير العام للتعاون الفني في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية بالتنسيق لهذا الحدث. وشارك كل من هانز بينر وفرانس شورين من مجلس الرقابة الهولندي كمشرفين. وقد أكد السيد عبدالله السنفي، رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية على أهمية منهجية SAINT ليس فقط للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بل لهيئات أخرى في القطاع العام في اليمن.

إن تنظيم ورش عمل حول SAINT يعزز المبدأ بأنه يتعين على الأجهزة العليا للرقابة للقيادة بالقوة، خاصة فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بنزاهة القطاع العام. وتساعد SAINT الأجهزة العليا للرقابة أيضاً على تبادل الأفكار والخبرات بشأن تعزيز النزاهة. وقد اتسمت ورش العمل الأولية بالنجاح، وسوف تستخدم الخبرات في تحسين الأداة

بتوجيه المشاركين وتعريفهم على كيفية تحديد الحساسيات المتأصلة وعوامل التغلب على الحساسية بعد الانتهاء من تقييم أوجه الضعف. بعد ذلك تم مقارنة نموذج تحليل الحساسية مع مستوى للتقدم الذي يحققه نظام ضبط النزاهة. وبناءً على هذا التحليل، قام المشاركون بصياغة توصيات بهدف إما تخفيض الحساسية أو تعزيز نظم مراقبة النزاهة.

و بعد أن استكملت ورش العمل، تم مباشرة تقديم النتائج والتوصيات إلى إدارة الجهاز الأعلى للرقابة. وكان العمل التجريبي الأول لتلك الأداة الذي أجري في جنوب أفريقيا في تشرين ثاني 2008، قد تم تنسيقه من قبل أفريل كيمب من مكتب المراقب العام لجنوب أفريقيا، وأشرف عليه إينا دي هام، وجول فوس شيلكنز من مجلس الرقابة الهولندي. وكان السيد تيرينس موميمب، المراقب العام لجنوب أفريقيا، قد افتتح الورشة وعبر عن أمله في أن يستفيد مكتب المراقب العام لجنوب أفريقيا من منهجية الأداة، و نتائجها.

هولندا

ورش عمل تجريبية لتقييم المخاطر التي تهدد النزاهة تعقد في جنوب أفريقيا واليمن

في شهر تشرين ثاني 2008، وكانون ثاني 2009، استضاف كل من المراقب العام لجنوب أفريقيا، ورئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية ورش عمل تجريبية في مجال تطبيق أداة التقييم الذاتي للنزاهة (SAINT). وهي أداة طورت لغايات الاستخدام في القطاع العام من قبل مجلس الرقابة الهولندي بالتعاون مع وزارة للداخلية الهولندية وديوان النزاهة لمدينة أمستردام. و لمزيد من المعلومات حول هذه الأداة، أنظر المقال المنشور في عدد نيسان 2008 من هذه المجلة. وقد قام مجلس الرقابة الهولندي بتكييف هذه الأداة وفقاً لاحتياجات أعضاء منظمة الأنتوساي، وللمساعدة الأجهزة العليا للرقابة على تقييم المخاطر التي تعيق النزاهة، وتحديد مدى فعالية أنظمة إدارة النزاهة. وقد تم إطلاق اسم INTO SAINT على هذه الأداة. و سوف يتم عقد ورش عمل تجريبية أخرى في عام 2009 وفي أوائل عام 2010.

و خلال عقد ورش العمل، قام فريق تم اختياره بعناية من مجموعة من المشاركين بتقييم نموذج تحليل الحساسية لأجهزتهم وذلك بمساعدة مشرفين اثنين من مجلس الرقابة الهولندي. وخطوة خطوة، قام المشرفان

وتوفير الآراء حول مشرفي التدريب، مما سيخلق الفرص للمزيد من التطبيق. ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي:

E-mail: international
affairs@rekenkamer.nl

تاييلند

منحة لتعزيز القدرة المؤسسية

حاز مكتب المراقب العام لتاييلند على منحة صندوق التنمية المؤسسية من البنك الدولي، وذلك لتمويل مشروع تعزيز قدرته المؤسسية وتنفيذ أعماله الرقابية. وتوفر المنحة المساعدة الفنية لتعزيز عمليات مكتب المراقب العام في مجال رقابة الأداء، والرقابة على المشتريات، والصلاحيات الرقابية، والقوانين، والمقوبات، والتفتيش المالي. وكان المشروع قد أطلق في عام 2008، ومن المتوقع أن يسهم في تحسين منهجية الرقابة لمكتب المراقب العام.

ويقوم المكتب حالياً بتأسيس مركز تدريبي في إقليم شنويوري والذي سيتم استخدامه ليس فقط لتدريب موظفي مكتب المراقب العام بل موظفي الأجهزة العليا للرقابة في الدول المجاورة أيضاً من خلال جهود تعاونية لتحسين الأعمال الرقابية و الحاكمية الرشيدة في المنطقة بأسرها. ويتوقع أن يستكمل إنشاء المركز في عام 2010.

ويولي مكتب المراقب العام اهتماماً بأعمال الرقابة البيئية حيث بدأ بتنفيذ

مشاريع تجريبية والتي من الممكن أن تشمل أعمال رقابية هامة. ويسعى مكتب المراقب العام إلى تحديد المهام لكافة الأعمال الرقابية من خلال القانون الجديد الذي ينتظر مصادقة البرلمان. ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي:

E-mail: int_rela@oag.go.th
Web site: www.oag.go.th

محكمة المدققين الأوروبيين

ورشة عمل حول دور الأجهزة العليا للرقابة للاتحاد الأوروبي في الأزمة المالية والاقتصادية في شباط 2009، استضافت محكمة المدققين الأوروبيين ورشة عمل في لوكسنبورغ حول دور الأجهزة العليا للرقابة لدول الاتحاد الأوروبي في الأزمة المالية والاقتصادية الحالية. وقد عقدت هذه الورشة تحت رعاية لجنة الاتصال للأجهزة العليا للرقابة للاتحاد الأوروبي.

وقبل عقد الورشة، أجرى كل من الجهاز الأعلى للرقابة لألمانيا، والجهاز الأعلى للرقابة لهولندا استطلاعاً للأجهزة العليا للرقابة للاتحاد الأوروبي حول دورهم في أزمة السوق المالي الحالية. وبناء على الردود التي قدمها الجهاز الأعلى للرقابة لألمانيا في بداية الورشة، فإن جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قد استجابت للأزمة المالية العالمية حيث اتخذ 93 بالمائة منهم إجراءات عملية. و بالنسبة لسبعين بالمائة من تلك الحالات أخذت تلك الإجراءات شكل ضمانات حكومية، وبالنسبة لـ 63 بالمائة من تلك الحالات كانت تلك الإجراءات على شكل مشاركة في ملكية رأسمال الهيئات المنتفعة. وأعلن 70 بالمائة من المستجيبين عن أنه يتوفر

لديهم مهام محددة فيما يتعلق بخطط الإنقاذ. وقدمت بعض الأجهزة العليا للرقابة أفكاراً معينة فيما يتعلق بخصوصية بيئة عملهم. وقد ركزت المناقشات بعد ذلك على طرح أسئلة تعلق بصلاحيات الرقابة على البنوك، والدور الاستشاري المحتمل للجهاز الأعلى للرقابة في هذه العملية، وإجراءات إعداد التقارير للجهاز الأعلى للرقابة. وقد أكدت الوفود بأن العمل المنسق بين الدول هو ناحية ضرورية لمجابهة تلك الأزمة، وأنه يجب أن تأخذ الخبرة المكتسبة من الأزمات المالية والاقتصادية السابقة بعين الاعتبار، ويجب أن تتوافق الإجراءات القصيرة الأمد مع الأهداف الطويلة الأمد، وأن المهمة الأساسية للأجهزة العليا للرقابة هي الحفاظ على الشفافية والثقة. وأشار أعضاء لجنة الاتصال للاتحاد الأوروبي إلى أنهم يرغبون في مواصلة التعاون في إطار هذا الموضوع. ولتحقيق هذا الغرض سوف يتم تأسيس شبكة اتصال من مجموعة من الخبراء بحيث يتمكن مدققو الأجهزة العليا للرقابة للاتحاد الأوروبي من تبادل الخبرات بسرعة ويسر. ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بمحكمة المدققين الأوروبيين أو الجهاز الأعلى للرقابة الألماني على العنوان التالي:

E-mail: euraud@eca.europa.eu,
Martina.Hampel@brh.bund.de
Web site: http://eca.europa.eu
www.bundesrechnungshof.de

تنويه

في عدد كانون ثاني 2009 من هذه المجلة، ورد خطأ بأن مؤتمر الانكوساي العشرين سيكون أول مؤتمر للانكوساي يعقد في القارة الأفريقية. وفي الواقع فقد تم عقد المؤتمر العاشر للانكوساي في نيروبي، كينيا عام 1980 والمؤتمر الخامس عشر في القاهرة.

توقع صدور الإرشادات المتعلقة بالتنسيق المالي في عام 2010

بقلم كاميليا برودن، وجيمس هالمستروم، اللجنة الفرعية الخاصة بالإرشادات المتعلقة بالتنسيق المالي (FAS)

الإرشادات المتعلقة بالتنسيق المالي: ما هي تلك الإرشادات؟

في عام 2010، بعد أن يكون قد مضى ست سنوات من العمل، سوف تصدر اللجنة الفرعية (FAS) الإرشادات الخاصة بالتنسيق المالي للأنطوساي، وذلك خلال مؤتمر الأنطوساي العشرين الذي سيعقد في جنوب أفريقيا. وقد ساهم ممثلون عن الأجهزة العليا للرقابة في مختلف أنحاء العالم في تطوير هذه الإرشادات مما أسهم في تعزيز إطار عمل مشترك للأجهزة العليا للرقابة، وسوف يسهم هذا الإطار في تعزيز جودة الرقابة على المستوى الدولي.

ملحوظة المحرر

توشك الإرشادات المتعلقة بالتنسيق المالي للأنطوساي أن تصبح حقيقة. وهذه المجموعة الشاملة من الإرشادات التي تم تطويرها على المستوى الدولي سوف يتم توفيرها قريباً لمدققي القطاع العام في جميع أنحاء العالم كأداة موثوقة تساعدهم في تنفيذ مهامهم اليومية.



خبراء في التنسيق المالي خلال اجتماع مراجعة عام 2008

وتضم الإرشادات المتعلقة بالتنسيق المالي أربعين معياراً دولياً للأجهزة العليا للرقابة (ISSAIs)، والتي تغطي نواح أو عمليات ذات علاقة بأعمال التنسيق المالي، وتصف ما هي أفضل السبل لتطبيق معايير التنسيق الدولية (ISA) في بيئة القطاع العام. ومعايير التنسيق الدولية للأجهزة العليا للرقابة الأربعة الأولى (ISSAIs) هي على النحو التالي:

- ISSAIs رقم 1000 - إرشادات تطبيقية تتعلق بالتنسيق المالي - مقدمة.
 - ISSAIs رقم 1001 - ربط بين معايير التنسيق الصادرة عن الأنطوساي ومعايير التنسيق الدولية.
 - ISSAIs رقم 1002 - اعتبارات عامة عند تطبيق معايير التنسيق الدولية في القطاع العام.
 - ISSAIs رقم 1003 - مسرد المصطلحات الخاصة بالإرشادات المتعلقة بالتنسيق المالي.
- سوف يتبع هذه المعايير الافتتاحية 36 معيار ISSAIs والتي تضم إيضاح ممارسة تم تطويره من قبل

(FAS)، ومعيار تدقيق دولي (ISA) مماثل. وسوف يتم ترقيم كل ISSAI وفقاً لإطار العمل الذي تم تطويره من قبل لجنة المعايير المهنية للانتوساي وسوف يتم مطابقة أرقام معايير التدقيق الدولية للجهاز الأعلى (ISSAIs) مع أرقام معايير التدقيق الدولية (ISAs). وحيث أن العديد من الأجهزة العليا للرقابة لديها مهام ملزمة تمتد خارج نطاق تدقيق البيانات المالية إلى تدقيق أنظمة الرقابة النظامية والداخلية. فقد تحتاج إلى تطبيق إرشادات رقابة الالتزام، والتي تم تطويرها من قبل اللجنة الفرعية الخاصة بالإرشادات المتعلقة برقابة الالتزام. ويتعين المصادقة على تلك الإرشادات من قبل مؤتمر الانتوساي في نفس الوقت الذي سيتم فيه المصادقة على الإرشادات المتعلقة بالتدقيق المالي.

وسوف يتم توفير هذه الإرشادات وإيضاحات الممارسة باللغة العربية والانجليزية والفرنسية والألمانية والاسبانية لكي تتمكن جميع الوفود من استخدامها في أجهزتهم العليا للرقابة. وسوف تكون هذه الإرشادات قابلة للاستخدام بسهولة وفي متناول الجميع.

عمل FAS على المستوى الدولي

منذ أن بدأ العمل في المشروع، وأعمال اللجنة الفرعية تجري برئاسة وإدارة الجهاز الأعلى للرقابة الوطني للسويد (SNAO)، ويضم المشروع عدداً من خبراء الرقابة المالية من حوالي 100 جهاز أعلى للرقابة. و تضم سكرتارية اللجنة سبعة أعضاء من الجهاز الأعلى للرقابة للسويد SNAO، الذين عملوا إما بدوام كامل أو بدوام جزئي إلى أن أصبح المشروع بشكله الحالي.



رئيس لجنة FAS وأعضاء من سكرتارية FAS يجتمعون في لندن عام 2008.

إحراز هدف توفير مجموعة شاملة من الإرشادات المقبولة بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة في كافة أنحاء العالم فقد انضم العديد من الخبراء إلى اللجان الفرعية واللجان الخاصة المختلفة لـ FAS أو مجلس معايير التأكيد والتدقيق الدولي (IASSB)، وعملوا بأسلوب تعاوني لتبادل الخبرات فيما بينهم. ولم يكن من الصعب مجابهة تحدي الالتزام بالهدف الأساسي لأن الأجهزة العليا للرقابة المساهمة في المشروع قد برهنت عن استعدادها للعمل بمرونة وطواعية لإضافة قيمة لأعمال المشروع. بالإضافة إلى ذلك، فإن

المسؤوليات الكبيرة التي تحملها أعضاء اللجنة الفرعية كانت أحد العوامل الهامة التي ساهمت في إنتاج جودة عالية لعمل (FAS) . وأعضاء اللجنة الفرعية هم من الكمرون، وكندا، ومحكمة المدققين الأوروبيين، والمكسيك، وناميبيا، والنرويج، وجنوب أفريقيا، وجنوب كوريا، والسويد، والولايات المتحدة، والمملكة المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، حضر أعضاء الفريق الفني لمجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية اجتماعات (FAS)، كمراقبين.

لماذا تستخدم إرشادات التدقيق المالي؟

تسهم إرشادات التدقيق المالي في جعل معايير التدقيق الدولية قابلة للتطبيق في القطاع العام من خلال التحليل المتعمق لمتطلبات معيار التدقيق الدولي. ومن الممكن أن يسهم الإرشاد أيضاً في تطبيق المبادئ الجوهرية للانتوساي. و من الممكن أن يستخدم كل جهاز تلك الإرشادات كأساس لتطوير أدلة الرقابة المالية.

والهدف الأساسي من تطبيق إرشادات الرقابة المالية هو استخدامها كمعايير مرجعية معتمدة لأعمال التدقيق المالي. وتشجع (FAS) بشدة جميع الأجهزة العليا للرقابة على تطبيق ISSAIs بما في ذلك ISAs ، وكذلك تطبيق الإرشادات المتضمنة في ملحوظات الممارسة.

وتعزز إرشادات الرقابة المالية الثقة في مصداقية أعمال الرقابة المالية. وقد تم الاعتراف بـ (ISAs) على المستوى الدولي كمعايير للتدقيق المالي. وبالنسبة للقطاع الخاص في بعض الدول، ينص القانون على استخدام معايير التدقيق التي تعتبر الأكثر قبولاً على المستوى الدولي. ومن خلال تطبيق ISAs إلى جانب ملحوظات الممارسة، سوف يصبح لدى مدققي القطاع العام حول العالم نفس المعايير المهنية، مما سيزيد ليس فقط من مصداقيتهم ومهنتهم بل سيوفر أيضاً القاعدة للتعاون بين الأجهزة العليا للرقابة والمدققين في بيئات مختلفة.

كيف تطبيق الإرشادات؟

كما هو الحال بالنسبة لجميع معايير وإرشادات الانتوساي، فإن الإرشادات المتعلقة بالتدقيق المالي هي ليست بالضرورة ملزمة لجميع أعضاء الانتوساي. ومع ذلك فإن فوائد تطبيقها واضحة. كما أن التشارك في نفس المعايير والإرشادات يجعل من الممكن إيجاد تعليم إقليمي أو أنشطة تدريبية مشتركة بين الأجهزة العليا للرقابة. وسوف يكون من السهل تبادل الخبرات بين الأجهزة العليا للرقابة، وسوف يكون هنالك فهم أفضل من جانب جميع المعنيين.

و تترك (FAS) أن تطبيق إرشادات التدقيق المالي هو مهمة شاقة وصعبة، ويجب أن لا يتم التعامل معها ببساطة. و للمساعدة في التطبيق الصحيح للإرشادات، سوف يحتاج الأمر إلى قدر من التدريب والتعليم، وسوف يحتاج أيضاً إلى تطوير أدلة للرقابة الداخلية. وبالنسبة لبيئات عمل بعض الأجهزة العليا للرقابة فإن إدخال مثل هذه المجموعة الشاملة من المعايير من الممكن أن يؤثر على الطريقة بأكملها التي يتم من خلالها تنفيذ أعمال الرقابة المالية، وفي دول أخرى، قد يحتاج الأمر إلى تعديلات أقل. وتبعاً لذلك، فإنه لا بد لكل جهاز أعلى للرقابة من تحليل مدى حاجته إلى تطبيق الأنشطة بناءً على بيئته وممارساته.

وسوف لن تتضمن مسؤوليات FAS مبادرات تطبيق، ومع ذلك فبعد عام 2010، سوف توفر FAS مواد تدريبية لدعم عملية التطبيق.

تحقيق المصدقية

يعتبر الإرشاد عالي الجودة ضمن إطار الإرشادات المتعلقة بالتحقيق المالي ذو أهمية وفائدة بالنسبة لجميع الأجهزة العليا للرقابة. وقد أسهم ممثلون عن جميع المناطق الجغرافية في تطوير إيضاحات الممارسة، وكان للتنوع الجغرافي فيما يتعلق بالملاحظات التي قدمت حول عملنا أهمية في اكتساب المصدقية الضرورية للمنتج النهائي. وعلاوة على ذلك، فإن استخدام المعايير المقبولة على المستوى الدولي سوف يعزز الثقة في عملنا كمدققين. ووجود إطار عمل مشترك لدينا سوف يساعدنا في ضمان المهنية، ويجعل من السهل علينا الإيفاء بتوقعات الحكومات والمجتمعات المختلفة حول العالم. ولمزيد من المعلومات يرجى

الاتصال بسكرتارية FAS على العنوان التالي:

E-mail: projectsecretariat@riksrevisionen.se

Web site <http://psc.riksrevisionen.dk/fas>

دراسة حالة: التصورات الاجتماعية للجهاز الأعلى للرقابة للمكسيك

بقلم ارتورو كونزاليز دي أوروغون، المراقب العام للمكسيك

من ضمن الموضوعات الفنية التي سيتم مناقشتها في مؤتمر الانتوساي العشرين الذي سيعقد في جنوب أفريقيا عام 2010 موضوع قيمة ومنافع الأجهزة العليا للرقابة (SAI)، وتصورات الشعب للعمل الذي ننفذه وتأثيره على الإدارة العامة ستشكل جوانب هامة من مناقشاتنا.

تتضمن رقابة الجهاز الأعلى للرقابة، قبل كل شيء، التعهد أمام المجتمع بمراقبة استخدام الأصول العامة وتعزيز التصرف المسؤول والخدمات من قبل مسؤولي الحكومة. وتتضمن أيضاً أن تكون الأجهزة العليا أداة فعالة في تخفيف الهدر، وتحسين جودة الخدمة العامة، وتحقيق أهداف البرامج العامة وفقاً لمعايير الكفاءة والاقتصاد والفعالية. وفي ضوء مثل هذا التعهد، يجب على الأجهزة العليا للرقابة أن تفعل ما في وسعها من أجل التأكد من أن المجتمع يعرف حق المعرفة دورها وأدائها.

و يحق لمواطني أي مجتمع معرفة ما هو مصير الموارد العامة التي تم جمعها من الضرائب، وما هي الطريقة التي استخدمت البرامج والسياسات العامة من خلالها تلك الموارد لتحسين جودة الحياة. وتعزز الثقافة التي تدعم الشفافية والمساءلة ضمن الدول كأساس لضمان حكومة عصرية، ديمقراطية، نزيهة، وملزمة بحق اتجاه مجتمعاتها. كما أن مراجعة أداء الحكومة ونتائجها بشكل مفتوح، يسهم في توجيه الاهتمام العام نحو القضايا الوطنية ذات الاهتمام العام ليس نحو مسألة بعينها.

الخبرة المكسيكية

في عام 2000، أصدرت المكسيك تعديلاً دستورياً يهدف إلى تشكيل جهاز رقابي جديد يتمتع باستقلال فني وإداري. وقد نتج عن هذا التشريع إنشاء جهاز رقابي جديد للمكسيك (SAO)، هدفه تأمين ممارسة رقابية مهنية بما يسهم في تطوير أداء الجهاز الرقابي السابق "كونتاتور ميور دي هاسندا"، وتبعاً لذلك، فقد تولد هناك دافعاً قوياً لمعرفة ما إذا كان هذا الجهاز الرقابي الجديد سيلبي توقعات المواطنين.

في السنوات الأخيرة، استفاد الجهاز الأعلى للرقابة من دراسات عدة أجريت حول أدائه، والتي نفذتها هيئات مدنية مختلفة أو محققون من جامعة عامة معروفة. ومع أن نتائج تلك الدراسات كانت إيجابية، إلا أن الجهاز الأعلى للرقابة قرر في نهاية عام 2007، إجراء دراسة بنفسه لكي يحصل على فهم أفضل بشأن توقعات المواطنين إزاء الأنشطة التي يقوم بتنفيذها. وقد تم تنفيذ هذه الدراسة بدعم من جامعة المكسيك الوطنية المستقلة، التي تعتبر مركز البحوث الرئيس للدولة.

نتائج الدراسة

تضمن مسح الدراسة أسئلة إلى المستهدفين حول وجهات نظرهم بشأن مهام الجهاز الأعلى للرقابة، مصداقيته، ومدى الثقة بأعماله، ومدى التقدم الذي يحققه في مكافحة الفساد، وغيرها من العناصر الأخرى.

وقد أظهرت النتائج بأنه في حين أنه يوجد هنالك نسبة مئوية كبيرة من عدد السكان ممن هم ليسوا على معرفة تامة بمهام ومسؤوليات الجهاز الأعلى للرقابة، فإن هؤلاء الذين يتمتعون بفهم كافٍ لتلك المهام والمسؤوليات قد أبدوا آراءً إيجابية: في حين أعرب أكثر من 75 بالمئة منهم عن تأييدهم لنتائج عمل الجهاز الأعلى للرقابة وأداءه في تنفيذ المهام الرقابية.

ويرى حوالي 77 بالمئة من السكان بأن من المهم إخضاع المؤسسات العامة للمساءلة، وأنه يجب عليها العمل بشفافية، واتفقوا على أن مخرجات أعمال الجهاز الأعلى للرقابة يجب أن تنتشر على نطاق أوسع.

وتولي العديد من قطاعات المجتمع اهتماماً لحالات الفساد التي تحدث في الحكومة. و أبدى حوالي 76 بالمئة من ضمن المجتمع السكاني بشكل عام اهتماماً بالمخالفات للأنظمة والقوانين التي يكشف عنها الجهاز الأعلى للرقابة. وعلى الرغم من أن مهام الجهاز الأعلى للرقابة هي مهام فنية، وأنه لا يستطيع فهمها بشكل جيد سوى عدد قليل من المؤهلين، إلا أن الجهاز الأعلى للرقابة يؤمن بأنه يتعين عليه بذل المزيد من الجهود من أجل تزويد المواطنين بمعلومات دقيقة، بسيطة، واضحة، وموجزة. وقد كشف المسح عن نتائج هامة فيما يتعلق بقطاعات متخصصة ضمن المجتمع (على سبيل المثال، أعضاء الكونغرس، الهيئات الخاضعة للرقابة، هيئات رقابة الدولة، والصحافة).

وضمن تلك القطاعات المتخصصة، هنالك 83 بالمئة، ممن يعتبرون أن الشفافية والمساءلة مسألتان في غاية الأهمية، و 17 بالمئة فقط يعتقدون أن تلك المسائل هامة بدرجة قليلة أو غير هامة. وقد أظهرت نتائج المسح أن الغالبية يرون أن الرقابة الخارجية هي أكثر الأساليب فعالية في تعزيز الشفافية في استخدام الموارد العامة. وهنالك شكوك إزاء استقلالية أجهزة الرقابة الداخلية، على الرغم من أن مهامهم قدرت عالياً واعتبرت مكمل لعمل الأجهزة الرقابية الخارجية. وفيما يتعلق بجودة الأعمال الرقابية، فهنالك 67% ممن يؤمنون بأن عمل الجهاز الأعلى للرقابة ينفذ بفنية عالية. وقد كثف الجهاز الأعلى للرقابة إجراءاته في رقابة الجودة من خلال إصدار الشهادة بشأن أعماله بموجب معيار التدقيق الدولي 9001-2000 متبعاً بذلك أفضل الممارسات الدولية.

و الممارسة الرقابية الملائمة لا تفيد المجتمع فقط بل الهيئات الخاضعة للرقابة نفسها. ويؤمن بين 67 إلى 70 - بما في ذلك الهيئات الخاضعة للرقابة بأن نتائج وتوصيات الجهاز الأعلى للرقابة تساعد في تحسين الإجراءات الإدارية. و يمكن أن تتبع النتائج الجيدة من ما يلي (1) متابعة تطبيق توصيات الجهاز الأعلى للرقابة (2) تقييم التعمدات الناتجة عن التحسينات الإدارية، وإعادة هندسة العمليات، وتبسيط وتصحيح الإجراءات. ويجب أن يكون الهدف الرئيس من الرقابة هو تحسين الجودة من خلال القيام بإجراءات تصحيحية ووقائية، وليس فقط فرض عقوبات. ويعتبر التعاون في مكافحة الفساد عنصراً هاماً من عناصر الرقابة. والغالبية العظمى (75) بالمئة تؤمن بأن الجهاز الأعلى للرقابة (SAO) يحقق هذا الهدف.

ونتيجة لمهامه الرقابية، فقد حدد (SAO) 13 ناحية ذات خطورة في الإدارة العامة والتي يمكن أن يجرى فيها تحسين للإجراءات الحكومية. و قد يقضي هذا الإجراء الأولي إلى إصدار قانون هام، سياسة عامة،

تعديلات على إجراءات إدارية والتي تسهم بالتالي في تصحيح مخالفات قد تكلف المجتمع الكثير. ويجب أن تستطلع الآراء بشأن حيادية (SAO) : وهناك 74 بالمئة يعتبر أن أدائها مستقل عن الحكومة، و 72 بالمئة غير متحيز، و 67 بالمئة مستقل بذاته.

وقد أظهر المسح أنه بعد سبع سنوات تقريباً من إنشاء الجهاز الأعلى للرقابة، كان هنالك 75 بالمئة ممن تم استطلاع آرائهم يؤمنون بأن عمل الجهاز يتصف بدرجة معقولة من المصداقية. والسبب في ذلك يعود في الأساس إلى التعديلات التشريعية والدستورية الهامة التي مكنت الجهاز الأعلى للرقابة من تنفيذ أعمال أكثر فعالية من تلك التي نفذها الجهاز السابق.

وفيما يتعلق بالفريق الفني للجهاز الأعلى للرقابة، فإن 83 بالمئة يرون بأنه يملك الخبرة الضرورية لتنفيذ مهامه الرقابية، وهناك 73 بالمئة يرون بأن موظفيه يلتزمون بشكل كبير بكافة الأنظمة عند تنفيذهم لمهامهم.

وفي عام 2008، خضع الجهاز الأعلى للرقابة لمراجعة دولية نظيرة لأدائه، بمشاركة الأجهزة العليا للرقابة للولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وكندا، وبورتوريكو. وكانت النتيجة النهائية ايجابية، حيث كشفت عن أن المراجعة عن أن الجهاز الأعلى للرقابة يلتزم بمعايير الانتوساي.

ويجب على الجهاز العلى للرقابة أن يعزز التزامه بالقيم الأخلاقية العالية والسلوك المهني المسؤول والذي من الممكن أن يعزز من خلال تدعيم علاقاته مع عملاءه. وفي هذا السياق، فنحن مسرورون بأن الغالبية (74) بالمئة تعتبر أن الجهاز الأعلى للرقابة ينفذ عمله بموضوعية، و(79) بالمئة بنزاهة، وأن (68) يرون أن أداءه فعالاً.

استنتاجات

أظهر المسح بأن المجتمع يولي اهتماماً كبيراً للشفافية والمساءلة، وأن مثل تلك القيم تعتبر شروطاً لا غنى عنها لممارسة حقه في مراقبة الاستخدام الأمين والفعال للأصول العامة. وتوصل المسح أيضاً إلى نتيجة مفادها أن الجهاز الأعلى للرقابة قد نصب نفسه كهيئة موثوقة تضمن حقوق المجتمع وتعمل بموضوعية، وفعالية، ونزاهة، واستقلالية. ونحن نؤمن بأنه يمكن لأعضاء الانتوساي الاستفادة من خبرتنا، وتنفيذ المسوحات ذات العلاقة التي تمكنهم من التقييم الدقيق للطرق التي من خلالها يمكن للمجتمعات تقييم أداء أجهزتها العليا للرقابة، وتأثيرها على تحسين الخدمات التي توفرها الهيئات العامة.

وخلال مؤتمر الانتوساي العشرين، ستوفر لدينا الفرصة لمناقشة تلك المسائل بمزيد من التفصيل، والتي هي بدون شك ذات اهتمام كبير بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة الزملاء. وبهذه الطريقة نكون قد جعلنا مرة أخرى شعار الانتوساي " الخبرة المتبادلة تفيد الجميع" واقعاً حقيقياً.

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ ASO على العنوان التالي:

agonzaleza@asf.gob.mx

بقعة ضوء على

الخطة الاستراتيجية

بقلم كرسطين استريب، مدير التخطيط الاستراتيجي للانتوساي

في العدد الأخير من هذه المجلة، كنت قد وعدت بأنني سأكتب في هذا العدد حول التقدم الذي أحرزته الانتوساي في تطوير خطتها الاستراتيجية للأعوام 2011-2016. كان الإعداد لهذه الخطة الاستراتيجية قد بدأ في مؤتمر الانتوساي التاسع عشر الذي عقد في المكسيك في نوفمبر 2007 ويتعين أن تصبح الخطة جاهزة للترجمة والطباعة في صيف عام 2010، بحيث يمكننا تقديمها إلى مؤتمر



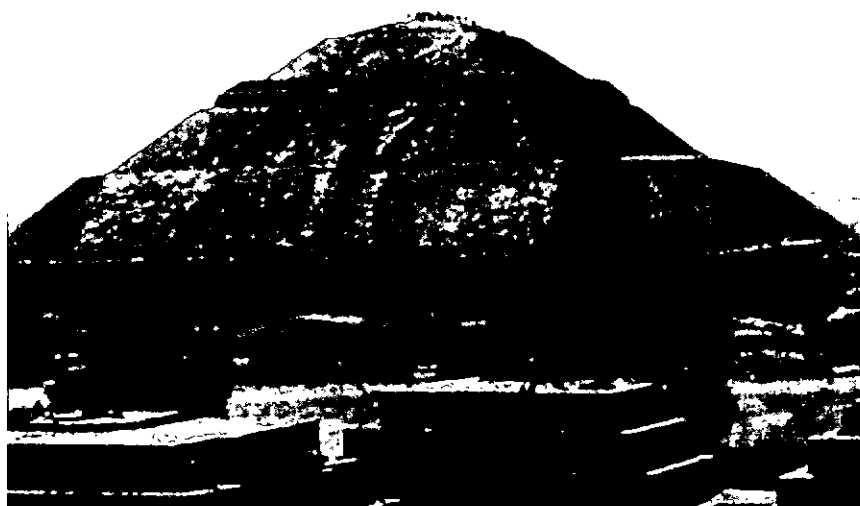
كرستين أستريب

الانتوساي العشرين في جنوب أفريقيا في نوفمبر 2010. ونحن الآن في منتصف الطريق إلى ذلك الموعد، وتبعاً لذلك فإنه من المهم النظر إلى إنجازاتنا حتى هذا التاريخ والنظر إلى الأشهر القادمة.

وفي عدد شهر تموز 2008 من هذه المجلة، حاولت شرح لماذا نحتاج إلى خطة إستراتيجية باستخدام صورة الأجهزة العليا للرقابة كمتسلقي جبال. فكل جهاز رقابي يسعى إلى الوصول إلى قمة الجبل، ولكنه يوجد لدينا مسارات مختلفة - فالبعض سيواجه صخوراً قاسية أو شلالات، والبعض الآخر سيواجه عواصف ثلجية. و تساعدنا الخطة على أن نفكر في المستقبل وأن نجد حلولاً من خلال جهود مشتركة والمضي قدماً معاً جنباً إلى جنب.

والخطة الاستراتيجية ذاتها من الممكن أن تشبه بالهرم. والعديد منا ممن شاركوا في مؤتمر الانتوساي التاسع عشر كانوا قد زاروا المدينة القديمة تيوتيكان "مدينة الآلهة" وهي أكبر وأعظم

مدن وسط المكسيك القديمة حيث تبعد 50 كيلو متراً شمال شرق المدينة الحديثة مكسيكو سيتي. وكان يقطنها حوالي 200,000 شخص مما جعلها واحدة من أكبر دول العالم في ذلك الوقت، وكانت تعتبر المركز الديني والاقتصادي الرئيس، وكانت تحوي على 2000 مبنى مستقل، وقصور عظيمة، ومعابد، ونهر يصب في قناة، وقصور نبلاء ورجال دين. وكان أكبر بناء هنالك هرم الشمس. حيث كان من أكبر الهياكل من نوعه في غرب هيمشفير، وهو يرتفع 66 متراً عن سطح الأرض ويقاس حوالي 220 في 230 متر عند قاعدته. وتم استخدام حوالي 765,000 متر مكعب من المواد في بناء الهرم. و مما يثير الدهشة والإعجاب هو كيف تم بناء هيكله هذا الهرم وبالطبع الهرم الموجود في مصر، دون استخدام الآليات والتكنولوجيا التي نستخدمها اليوم.



هرم الشمس في تيوتيهكان

وأود أن أشبه هيكله هرم الشمس بهيكله خططنا الإستراتيجية، حيث يوجد للهرم أربعة واجهات كل واحدة منها لها أهميتها الخاصة، فلو فقدت أي واحدة من تلك الجهات، لما كان قد بني الهرم. وكذلك هي خططنا الإستراتيجية التي بنيت على أربعة أهداف إستراتيجية هامة والتي تدعم كل واحدة منها الأخرى بنفس طريقة واجهات الهرم:

- الهدف 1: المساعلة والمعايير المهنية
- الهدف 2: بناء القدرة المؤسسية
- الهدف 3: تبادل المعلومات وخدمات المعلومات
- الهدف 4: المنظمة الدولية الأنموذج

وبالنسبة لخططنا، فإن حجارة البناء هي أعمال لجاننا، ومجموعات عملنا، ولجاننا العليا، والأجهزة العليا للرقابة، والتي ينتج عنها طبقات من النتائج، مدققين مؤهلين بشكل أفضل، وأساليب عمل محسنة، مؤشرات، ومعايير. وكل واحد من الأهداف الأربعة هو هدف نحتاج إليه ويكمل الأهداف الأخرى:

- يجب علينا أن نزيد من مسألتنا وأن ننفذ عملنا وفقاً لأعلى المعايير المهنية.
- و من أجل ذلك، فإننا نحتاج إلى بناء القدرة ضمن أجهزتنا.
- يجب علينا أن نعمل معاً وأن نتبادل المعرفة لكي نتجنب تكرار الجهود.
- و أخيراً. يجب علينا أن نسعى معاً إلى بناء المنظمة الدولية الأمودج التي يحترمها الآخرون وينظرون إليها كنموذج.

ولكن دعونا نعود إلى الوراء لنعرف ما أحرزناه من تقدم في خطتنا الجديدة وننوقف عند بعض المعالم. في اجتماعها في آذار 2008 في واشنطن، أرست لجنة التمويل والإدارة منهجيتنا لتحديث الخطة:

- الأنشطة والبرامج التي تدعم كل من الأهداف الأربعة من المحتمل أن تتغير، ولكن المهمة، والرؤية، والأهداف تبقى ذاتها.
- تم منح رؤساء الأهداف الأربعة مسؤولية إدارة العمل الأولي كل وفقاً للهدف المناط به.

ولمساعدة الرؤساء في عملهم في الخطة الإستراتيجية الجديدة وضمان أن التحديثات قد نسقت، فقد تم إرسال خطابات إلى رؤساء الأهداف للبدء بالعمل ووضع منهجية شاملة لجمع المعلومات اللازمة للتحديث.

وخلال صيف عام 2008، عمل رؤساء الهدف في استراتيجياتهم المقترحة بطريقة مهنية شمولية، يطلبون مدخلات من لجانهم الفرعية، ولجان عملهم، وفرق عملهم، ويستشيرون أعضاء اللجنة التوجيهية، بالإضافة إلى أمور أخرى.

وقد تم تحديث مقدمة الخطة والاستراتيجيات والبرامج الموجودة، مع الأخذ بعين الاعتبار لما أنجز بموجب الخطة الحالية والنتائج المتوقعة من مؤتمر الانكوساي 2010.

وقد قدمت المسودة الأولى إلى اللجنة الخاصة التي شكلت حول تحديث الخطة الإستراتيجية، والتي يرأسها الجهاز الأعلى للرقابة للولايات المتحدة. وفي اجتماع عقد في لندن في أكتوبر 2008. و بناءً على مناقشات مع اللجنة الخاصة المشكلة في ذلك الوقت، قسمت الخطة إلى وثيقتين اثنتين.

الوثيقة الأولى بعنوان تقرير حول الخطة الإستراتيجية لعام 2005-2010: كقاعدة لبناء الخطة الإستراتيجية القائمة". وتصف هذه الوثيقة نتائج ومنجزات الخطة الإستراتيجية الأولى وتعرض الهيكل التنظيمي للانكوساي. ومن خلال توفير رؤية عامة حول النتائج المتوقعة حول كل هدف في نهاية فترة الخطة، يوفر التقرير قاعدة معلوماتية أو أساس للخطة الإستراتيجية الثانية التي سيتم تبنيها من قبل الانكوساي العشرين الذي سيعقد في جنوب أفريقيا عام 2010. وتعرض هذه الوثيقة الإستراتيجيات والبرامج والهيكل التنظيمي الموجودة لكل هدف، وتصف التقدم الذي تحقق والحلول المتوقعة عندما يتم إطلاق الخطة الجديدة.

والوثيقة الثانية بعنوان "الخطة الإستراتيجية للأعوام 2011-2016"، وتركز على المستقبل دون تقديم أية معلومات تاريخية. وهيكلتها هي نفس هيكله الخطة الحالية. و بقيت مهمة الانتوساي ورؤيتها وأهدافها قواعد أساسية يجب أن تبنى الخطة عليها. وتقدم هذه الوثيقة الاستراتيجيات المقترحة لفترة الخطة الإستراتيجية القادمة، كما وأعدت مسودتها من قبل رؤساء الهدف.

وخلال اجتماع المجلس التنفيذي في تشرين ثاني 2008، لم يتم اقتراح أية تغييرات هامة على المسودة. ولكن إذا ما تم تحديث الخطة، فيجب أن تعكس التحديثات المفاهيم والقضايا المتضمنة في برامج تمويل المانحين ضمن مبادرة الشراكة الدولية لدعم مجتمع الأجهزة العليا للرقابة. وإني أمل أن يتم إدخال هذه التحديثات قبل اجتماع المجلس التنفيذي القادم الذي سيعقد في تشرين ثاني 2009.

وسوف يتم عرض مسودة الوثيقتين المذكورتين أعلاه، بهدف إطلاع القراء والحصول على ملاحظاتهم. وإني أتطلع للحصول على ردودكم.

في عدد تموز من هذه المجلة، سوف أكتب حول أهمية تبادل المعرفة، حيث أنني ما لبثت أن عدت من الاجتماع الأول للجنة التوجيهية لتبادل المعلومات في الهند.

أرجو الاتصال بي في حالة رغبتكم في الحصول على أية معلومات، أو إن كنتم ترغبون في توفير معلومات حول المسائل ذات العلاقة بتنفيذ الخطة الإستراتيجية.

الندوة العشرين للأمم المتحدة // الانتوساي تعقد في فيينا

بالتعاون ما بين الأمم المتحدة، والأمانة العامة للانتوساي، نظمت الأمانة العامة للانتوساي ندوة الأمم المتحدة/الانتوساي في فيينا، النمسا، في 11-13 شباط 2009. وكان موضوعها "الانتوساي- شريك فعال في شبكة مكافحة الفساد الدولي، ضمان الشفافية في تعزيز الأمن الاجتماعي و التخفيف من حدة الفقر".

و كانت تلك الندوة الأكثر نجاحاً في عمر تلك الأحداث الذي يزيد عن أربعين عاماً. وقد شارك في الندوة أكثر من 170 مشاركاً يمثلون 68 جهازاً رقابياً مختلفاً (بما في ذلك 40 رئيس جهاز أعلى للرقابة) وممثلين من كبار المسؤولين من ثماني منظمات واتحادات دولية مختلفة: معهد المدققين الداخليين (IIA) ، والانتربول، والوكالة الألمانية للتعاون الفني (GTZ) ، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، ومكتب مكافحة الفساد الأوروبي (OLAF)، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة، ودائرة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والبنك الدولي.



مشاركون في ندوة الأمم المتحدة/الانتوساي العشرين المنعقدة في فيينا في شباط 2009

أكد المشاركون والمتحدثون على أهمية الاستقلالية، والتدريب الملائم، وإعداد التقارير العامة مسن قبل الأجهزة العليا للرقابة. واتفقوا على أنه وحيث أن الأجهزة العليا للرقابة تراقب جميع عمليات الحكومة، فإنهم مهينون بشكل جيد لمكافحة الفساد. وأشاروا إلى أن الانتوساي تعتبر أن مهمتها الأساسية هي تعزيز الشفافية، والحاكمة الرشيدة، وضمان المساءلة، ومكافحة الفساد، وزيادة ثقة الشعب في مؤسسات الحكومة وأعمالها. وأشاروا أيضاً إلى أن الانتوساي يجب أن تقود بالقدوة في مكافحة الفساد، وأن المنظمة قد أوفت بالتزاماتها في ضمان الشفافية والوقاية من خلال مجموعة من الأنشطة والتدابير.

توصيات

تبنّت الندوة التوصيات بتصويت الأغلبية الساحقة. (أنظر الموقع الإلكتروني <http://www.intosai.org/blueline/upload/sympconcl1602e.pdf> ، للحصول على النص الكامل من النتائج والتوصيات.)

اتفق المشاركون على أنه يوجد هنالك حاجة إلى تعزيز النزاهة من خلال بناء الثقافة التي تستتكر الفساد وتعزز الحاكمية المسؤولة. وأكدوا أيضاً على الحاجة إلى الحفاظ على المساءلة والشفافية وتعزيزها ومنع الغش والفساد.

وأوصى المشاركون بأنه يجب إيجاد القاعدة التشريعية المطلوبة (قوانين مكافحة الفساد بما في ذلك منظومة السلوك ومنظومة الأخلاقيات، وتعزيزها لكي تعالج بشكل كاف الفساد والغش وسوء الإدارة في القطاعين العام والخاص. وأوصى المشاركون أيضاً بتشجيع التعاون الدولي الوثيق الذي يؤمن تبادل فعال للمعلومات، والمعرفة، وتنفيذ الأنشطة التدريبية اللازمة.

بالإضافة إلى ذلك، أكد المشاركون على حاجة الأجهزة العليا للرقابة والانتوساي إلى التعاون الوثيق مع المنظمات الدولية، (على سبيل المثال منظمات الأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والانتربول، ومعهد المدققين الداخليين، والمكتب الأوروبي لمكافحة الغش، والمجتمع المدني) ضمن شبكات عمل مكافحة الفساد.

وقد اقترحت مجموعة عمل الانتوساي المكلفة بمكافحة غسيل الأموال الدولي والفساد ما يلي :

- تعزيز التعاون بين الانتوساي والأجهزة العليا للرقابة من أجل (1) منع واكتشاف الفساد وغسيل الأموال و (2) تسهيل تبادل المعلومات وتطوير الإرشادات والمبادئ التوجيهية المستخدمة من قبل الأجهزة العليا للرقابة.
- تعزيز التعاون ما بين الانتوساي والمنظمات الدولية المشاركة في مبادرات مكافحة الفساد.
- تحديد القوانين والإجراءات والسياسات والبرامج الوطنية التي تحتاجها الأجهزة العليا للرقابة في عملياتها في الكشف عن الغش.
- تحديد البرامج التدريبية ذات العلاقة بمكافحة غسيل الأموال والفساد والتعاون مع مبادرة تنمية الانتوساي عندما يحتاج الأمر إلى برامج تدريبية متخصصة.

وقد اتفق المشاركون في الندوة بالإجماع على أنه يتعين على الانتوساي إعداد مسودة معايير وإيضاحات ممارسة للأجهزة العليا للرقابة لمكافحة الفساد والغش وسوء الإدارة وتعزيز النشر الملائم لتلك المعايير والإيضاحات من خلال إشراك مبادرة تنمية الانتوساي وعملاء آخرين.

وأشار المشاركون أيضاً إلى أن الخطة الإستراتيجية للانتوساي للأعوام 2010-2016 يجب أن تولي اهتماماً لمكافحة الفساد وسوء الإدارة. وأكد المشاركون على أهمية ضمان إطار العمل الدستوري الملائم بما يتفق وإعلاني ليما والمكسيك.

ويجب أن يوفر إطار العمل هذا صلاحية رقابية شاملة، وسماح غير مقيد للحصول على المعلومات والسماح بالنشر المفتوح لتقارير الأجهزة العليا للرقابة. وعلاوة على ذلك، دعم بناء القدرة المؤسسية وتوفير الكوادر البشرية التي يتطلبها الاستقلال المالي والتنظيمي. وتعتبر تلك متطلبات أساسية لتعزيز المصداقية بجهود الأجهزة العليا للرقابة في مكافحة الفساد والغش وسوء الإدارة. وفي هذا السياق فإن من الملائم توفير إرشادات لتطبيق إعلاني ليمما والمكسيك وتأكيد أهمية التدريب الملائم ومراجعات النظراء.

وقد أسفرت التوصيات الثلاثة عشرة للندوة في الوصول إلى قناعة بأن إعلاني ليمما والمكسيك يجب أن يضمننا في قانون يحكم المجتمع الدولي للأجهزة العليا للرقابة من خلال قرار للأمم المتحدة يصدر بهذا الشأن. على اعتبار أن مثل تلك النصوص تحمي استقلالية الأجهزة العليا للرقابة المطلوبة وتؤمن رقابة حكومية فعالة.

استنتاجات

برهنت الندوة على أن المنظمة هي شريك فاعل في التصدي للمخاطر الناجمة عن الفساد والغش وسوء الإدارة. وقد تم الانجازات المتحققة، وتم تحديد النواحي قيد الانجاز، وتلك النواحي التي تحتاج إلى مساعدة أساسية.

وتعتبر الانتوساي متميزة من حيث اتساع نطاق عضويتها الدولية، ويتمتع أعضائها بخبرات في مختلف المجالات العملية الحكومية. و غالباً ما يجد موظفو الجهاز الأعلى للرقابة أمثلة على الفساد في أعمالهم اليومية ويقومون بإعداد تقارير حول نتائج تحقيقاتهم إلى السلطات القضائية دون خوف أو محاباة.

وبالدعم والاستثمار الصحيح للجهود، يكون هنالك باستمرار المزيد مما يمكن عمله من أجل مكافحة الفساد والغش. وتسلط نتائج وتوصيات الندوة العشرين للأمم المتحدة/الانتوساي الضوء بشكل جيد على تلك النواحي. ومع ذلك، فقد برهنت نتائج الندوة بشكل واضح على أنه على الرغم من أنه يوجد هنالك نواح التي تحتاج لمزيد من العمل، إلا أن الانتوساي وأعضائها هم شركاء فاعلون في مكافحة الفساد والغش وسوء الإدارة.

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بالأمانة العامة للانتوساي على العنوان التالي:

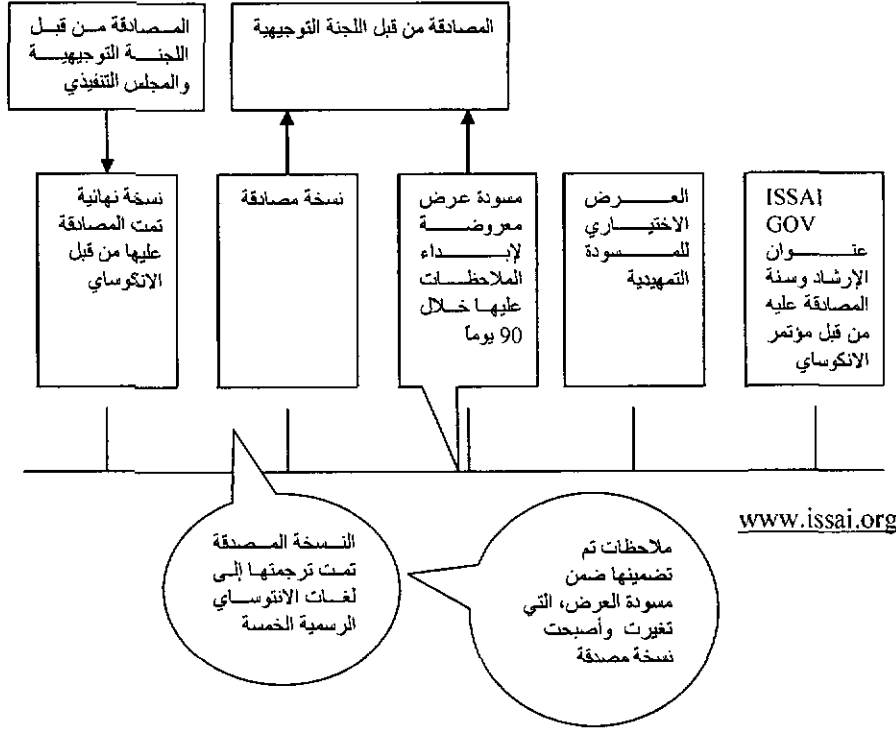
E-mail: intosai@rechnungshof.gv.at

Web site: www.intosai.org

المصادقة على إصدارات جديدة لمعايير الأجهزة العليا للرقابة

في اجتماع اللجنة التوجيهية للمعايير المهنية المنعقد في تشرين أول 2008، في بكين، الصين، تبنت الوفود عملية الإصدار الجديدة للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (ISSAI) وإرشاد الانتوساي حول الحاكمية الرشيدة (INTOSAI GOV). ولا تختلف العملية الجديدة بشكل كبير عن الإجراء السابق ويمكن توضيح ذلك من خلال الرسم 1.

الشكل 1: عملية إصدار معايير التدقيق للأجهزة العليا للرقابة



ومن أهم التطورات الجديدة مايلي:

- مسودات عرض تتطلب الآن المصادقة عليها من اللجنة التوجيهية للجنة المعايير المهنية فقط.
- مركز الحصول على مسودات العرض الآن هو www.issai.org ولكن الملاحظات يجب أن تقدم مباشرة إلى اللجنة الفرعية أو المشروع المسؤول عن تطوير الإرشاد.
- مطلوب من اللجان الفرعية والمشروعات تزويد سكرتارية لجنة المعايير المهنية بالملاحظات التي يتم تلقيها على مسودة العرض لكي تعرض على الموقع الإلكتروني www.issai.org.

خدمات تحديث البريد الإلكتروني

بعد اجتماع اللجنة التوجيهية مباشرة، قامت سكرتارية لجنة المعايير المهنية بإطلاق خدمات تحديث بريد إلكتروني على الموقع www.issai.org. وتعرض هذه الخدمة المجانية لجميع هؤلاء المهتمين بالرقابة في القطاع العام وتهم بالتحديد هؤلاء الذين يرغبون بإعلامهم مباشرة حول إطلاق مسودات عرض جديدة لمعايير التدقيق للأجهزة العليا للرقابة والإرشادات المتعلقة بالحاكمة الرشيدة للانكوساي GOV لإبداء الملاحظات المهنية عليها. وفي الوقت الحالي، هناك 14 مسودة متاحة لإبداء الملاحظات عليها على الموقع الإلكتروني ISSAI. وتعالج هذه المسودات الشفافية والمساعدة والإرشادات المتعلقة برقابة الالتزام.

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي:

www.issai.org

اللجنة التوجيهية لتبادل المعلومات تعقد اجتماعها الأولي في نيودلهي

عقد الاجتماع الأول للجنة التوجيهية لتبادل المعلومات في نيودلهي في 5-6 آذار 2009. والهدف الأساسي للاجتماع هو افتتاح أعمال اللجنة والمصادقة على مسودة بنودها المرجعية. وكانت اللجنة التوجيهية قد تأسست تطبيقاً للقرار الصادر عن مؤتمر الانكوساي التاسع عشر بخصوص تشكيل لجنة لخدمات المعلومات وتبادل المعلومات بحيث يصبح عمل الهدف 3 متمشياً مع الأهداف الأخرى المتضمنة في الخطة الاستراتيجية.

وقد حضر الاجتماع عشرة مندوبين من مجموعات عمل ولجان الهدف 3، إلى جانب مسؤولي اتصال من الهدف 1 والهدف 2، ومديرة التخطيط الاستراتيجي للانتوساي، وممثلون عن الأمانة العامة للانتوساي، ومبادرة تنمية الانتوساي، وهذه المجلة. وخلال الاجتماع قدم أعضاء اللجان، ومجموعات العمل، واللجان الخاصة والمشاركين الآخرون تقارير حول التقدم الذي أحرز حتى الآن والخطط المستقبلية.

وقد رحب السيد فينود راي، المراقب العام للهند ورئيس اللجنة التوجيهية بالوفود خلال حفل الاستقبال الذي عقد في فندق تاج محل مساء يوم قبل الاجتماع، وكذلك في اليوم الأول من الاجتماع الذي عقد في مكتب المراقب العام للهند.

السيد الكساندر سيموكولونيا، ضابط ارتباط الهدف 3 من مجلس حسابات الاتحاد الروسي، عبر عن تأييد جهازه لمسودة البنود المرجعية، وصرح بأن البنود تتوافق والخطة الاستراتيجية للأعوام 2005-2010 والمسؤوليات التي عهدت بها الانتوساي إلى ضابط اتصال الهدف.

وأشار أيضاً إلى أن مجلس الاتحاد الروسي يسعى إلى العمل الوثيق مع رئيس اللجنة وتسهيل الاتصال مع جميع الأجهزة العليا للرقابة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للهدف 3.

ومن خلال ملاحظاتها بالنيابة عن الأمين العام السيد جوزيف موسر، أكدت السيدة جيرترود شليكر على أهمية تبادل المعرفة، وأنها ترتبط بشكل مباشر بشعار الانتوساي " الخبرة المتبادلة تفيد الجميع". وأشارت إلى أن تبادل المعرفة من الممكن أن يعتبر تبعاً لذلك أحد الركائز الرئيسية للانتوساي.

وبدورها قدمت السيدة كريستين أستريب، مديرة التخطيط الاستراتيجي للانتوساي تقريراً حول تطور الخطة الاستراتيجية للانتوساي. وأشارت إلى أن هيكله هدف الخطة الاستراتيجية 2011-2016 بقيت كما هي في الخطة السابقة، في حين أسهمت التغيرات التي طرأت على أنشطة وخطط الانتوساي في تحقيق التقدم باتجاه تحقيق أهدافها.

وقد قدم عرض مبادرة تنمية الانتوساي من قبل ماغنوس بورغ، المدير العام، والسيدة اليزابيث

ولمان، مدير المشروع. حيث قاموا بتسليط الضوء على مفهوم إدارة المعرفة وتشكيل مبادرة تنمية الانتوساي لفريق إدارة المعرفة في عام 2008. وقد قادهم عمل الفريق إلى إدراك العناصر الأربعة لإدارة المعرفة وهي - إيجاد المعلومات، الحصول على المعلومات، تطبيق المعلومات، وتبادل المعلومات. وأكدوا على أن كافة العناصر تعتبر ضرورية لتعزيز أداء الجهاز الأعلى للرقابة.

السيد ميوريال فورستر، المحرر الجديد للمجلة، أشار إلى أن المجلة ستسعى إلى الحصول على مدخلات من أعضاء اللجنة، ومن أعضاء الانتوساي بشأن الطريقة الأمثل لضمان استمرارية المجلة كأداة فعالة ومفيدة، وسسوف تواصل المجلة تحسين موقعها الإلكتروني (www.intosajournal.org).

تقارير من اللجان الخاصة بالهدف 3 ومجموعات العمل

قدم عشرة مندوبين من مجموعات عمل الهدف 3 ولجانها الخاصة تقريراً حول أهدافهم وأنشطتهم.

■ اللجنة الخاصة حول إستراتيجية الاتصالات (النمسا)

من أجل تحسين عملية الاتصالات داخل وخارج الانتوساي، تقوم اللجنة الخاصة بتطوير مسودة إطار عملها في مجال الاتصالات، وتطوير موقعها الإلكتروني الخاص بعرض الملخصات التنفيذية لمنتجات الانتوساي، ودعم موضوع الانتوساي لعام 2009 (الاستقلالية).

■ مجموعة العمل حول المساعدة بشأن تدقيق المساعدات المتعلقة بالكوارث (محكمة المدققين الأوروبيين)

وهدف مجموعة العمل هو إعداد هيكل معلومات معيارية لتحسين كفاءة وفعالية المساعدات التي يتم توفيرها في حالات حدوث الكوارث، مستعينة بتجارب لجنة الانتوساي الخاصة بكارثة تسونامي. وتقوم مجموعة العمل بإجراء مشاورات مع الهيئات المعنية بصياغة المعايير الدولية، وسوف تقوم برفع تقرير إلى مؤتمر الانكوساي العشرين مرفقاً بالإرشاد التي يتعين تطبيقه. والموقع الإلكتروني لمجموعة العمل هو:

<http://www.environmental-auditing.org>

■ مجموعة العمل حول الرقابة البيئية (استونيا)

الموضوع الرئيس لمجموعة العمل هو التغير المناخي وهدفها هو توفير المزيد من المواد الإرشادية، وتسهيل الأعمال الرقابية المشتركة والمزامنة، وتعزيز نشر المعلومات، وزيادة التعاون بين الهيئات الدولية. وفي الوقت الحالي تتضمن أنشطة المجموعة تطوير مواد إرشادية، تسويق الأعمال الرقابية حول التغير المناخي مع عدد من الأجهزة العليا للرقابة، وتنظيم دورات تدريبية حول التنوع الحيوي، وموقع الكتروني. والموقع الإلكتروني الحالي لمجموعة العمل هو <http://www.environmental-auditing.org>.

■ مجموعة عمل تقييم البرامج (فرنسا)

ركزت مجموعة العمل هذه على تحديد منهجية التقييم وتحديد الممارسات الجيدة وتطبيقها. ويتناول

تقريرها قضايا التحديات، والتعريف، والتخطيط. وقد تمت ترجمة تقييمات البرامج إلى اللغات الرسمية للانتوساي ويجب أن ترفع إلى الانتوساي العشرين.

▪ مجموعة عمل تكنولوجيا المعلومات (الهند)

هدف مجموعة العمل هو دعم الأجهزة العليا للرقابة في تطوير معارفهم ومهاراتهم في استخدام تكنولوجيا المعلومات (IT). وتتضمن مشروعاتها القائمة تطوير المواد المرجعية المتعلقة بحوكمة تكنولوجيا المعلومات، وإنشاء قاعدة بيانات حول الحوكمة الإلكترونية، وإرشادات تتعلق بتطوير أنظمة الرقابة، واستراتيجيات لمعالجة المخاطر المرتبطة بالحوكمة الإلكترونية، وتصميم الأدوات الخاصة بتصميم أوراق العمل الإلكترونية، وتحديد التدابير الكفيلة بمجابهة حالات الفساد في بيئة تكنولوجيا المعلومات. والموقع الإلكتروني لمجموعة العمل هو www.intosaiitaudit.org.

▪ مجموعة عمل الدين العام (المكسيك)

هدف مجموعة العمل هذه هو إصدار إرشادات ومواد معلوماتية أخرى لغايات الاستخدام من قبل الأجهزة العليا للرقابة وتشجيع إعداد التقارير الجيدة والإدارة الرشيدة للدين العام. وتقوم مجموعة العمل بمراجعة ردود وتحليلات الأعضاء المتعلقة بتطوير خطتها الاستراتيجية، بناءً على توصيات مؤتمر الانتوساي التاسع عشر، وتطوير قاعدة بيانات من خبراء في مجال الدين العام لمساعدة مبادرة تنمية الانتوساي في أنشطتها المتعلقة ببناء القدرة، والعمل مع مبادرة تنمية الانتوساي ومنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لتنفيذ برنامج بناء القدرة على إدارة الدين العام. والموقع الإلكتروني لمجموعة العمل هو www.intosaidp@org.mx.

▪ مجموعة عمل المؤشرات الوطنية الرئيسية (الاتحاد الروسي)

هدف مجموعة العمل هذه هو (1) دعم الأجهزة العليا للرقابة في جهودها لتقييم كفاءة وفعالية أنشطة الحكومة بناءً على مؤشرات وطنية رئيسية (2) دعم الانتوساي في تطوير واستخدام مؤشرات وطنية و فوقومية رئيسية. وقد وقعت مجموعة العمل مذكرة تفاهم مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تركز على تطوير التعاون وتنفيذ البرامج حول المشروع الدولي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المتعلق بقياس التقدم الذي تحرزه المجتمعات. وتتضمن المشروعات المستقبلية إعداد نموذج لتصميم وتطبيق الاستراتيجيات الوطنية، وتشكيل شبكات اتصال لتقييم التطور الاجتماعي والاقتصادي، وتوفير التدريب في مجال تطوير المؤشرات الوطنية الرئيسية. والموقع الإلكتروني لمجموعة العمل هو: <http://intosai4kni.org>.

▪ مجموعة عمل قيمة ومناخ الأجهزة العليا للرقابة (جنوب أفريقيا)

نطاق عمل مجموعة العمل هذه هو ثلاثة أبعاد ويركز على مايلي:

- فحص الاستقلالية، والشفافية وضبط الجودة والأهمية في أداء أنشطة الجهاز الأعلى للرقابة.
- فحص تأثير الرقابة
- تطوير مؤشرات المقاييس الملائمة والأدوات.

وقد تواجه مجموعة العمل هذه تحديات كبيرة في التواصل مع الأجهزة العليا للرقابة كلما كانت معلومات الاتصال غير محدثة على المواقع الإلكترونية. الاجتماع الأول للمجموعة عقد في آذار 9-11، 2009 في مدينة سن سيتي (مدينة الشمس) في جنوب أفريقيا، ويتوقع أن تنهي عملها قبل انعقاد مؤتمر الإنكوساي العشرين، حيث سيكون الموضوع " قيمة ومنافع الأجهزة العليا للرقابة" هو موضوع المؤتمر.

■ التخصصية، التنظيم الاقتصادي والشراكات بين القطاع العام والخاص (المملكة المتحدة)

هدف مجموعة العمل هذه هو تحديد وفحص المشاكل التي تواجه الأجهزة العليا للرقابة في الرقابة على التخصصية، وتبادل المعلومات حول خبرات الأجهزة العليا للرقابة في تلك الناحية، وتسهيل نشر المعلومات إلى أعضاء الانتوساي. وقد أنتجت المجموعة عدداً من الإرشادات، والحالات الفنية، وإرشادات، وقاموس مصطلحات التخصصية، بالإضافة إلى عدة منتجات أخرى. وكانت المملكة المتحدة قد ترأست سكرتارية مجموعة العمل منذ عام 1993 وطلبت أن يتولى المهمة عضو آخر، ومع ذلك فإنه لم يعبر أي جهاز أعلى للرقابة عن رغبة في ذلك حتى تاريخه. وكان الاجتماع الخامس عشر لمجموعة العمل قد عقد في موسكو في 17-18 آذار 2009. والموقع الإلكتروني للمجموعة هو <http://www.nao/intosai/wgap/home.htm>.

وخلال الجلسة الختامية للاجتماع، قدم الجهاز الأعلى للرقابة للدنمارك ملخصاً إلى اللجنة حول إطار عمل الانتوساي بشأن المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (ISSAIs) وإرشاد الانتوساي حول الحاكمة الرشيدة (INTOSAI GOV). وقد ضم إطار عمل (ISSAIs) جميع المعايير والإرشادات الموجودة والجديدة للانتوساي، ويضم في الوقت الحالي حوالي 80 معياراً وإرشاداً رسمياً طورت من قبل مجموعات العمل بموجب الأهداف 1 و3. وقد فسر الملخص عملية إصدار (ISSAIs) و (INTOSAI GOV) من المسودة الأصلية المعدة من قبل الجهاز الأعلى للرقابة إلى وثيقة الانتوساي الرسمية. ويوفر الموقع الإلكتروني (www.issai.org) إرشاداً ووثائق، ويتضمن خدمة والتي من خلالها يمكن أن يتلقى المشترك معلومات حديثة حول مسائل معينة. ومع اختتام عروض مجموعة العمل، قام أعضاء اللجنة بمراجعة مسودة البنود المرجعية للجنة التوجيهية. وبموجب البنود المرجعية فقد صادق رئيس اللجنة على تنسيق أنشطة مجموعة العمل، والتشاور مع الأعضاء بما يضمن أن أنشطة اللجنة تتوافق مع الخطة الإستراتيجية، وتطوير خطة عمل وموقع الكتروني للجنة تبادل المعلومات، ورفع تقارير سنوية إلى المجلس التنفيذي للانتوساي.

ومع انتهاء كافة أعمال الاجتماع، أعلن السيد راي اختتام أعمال المؤتمر، وأن الجهاز الأعلى للرقابة للهند سيقوم بتضمين الملاحظات التي تمت على البنود المرجعية، وسوف يوزع وقائع جلسات العمل على أعضاء اللجنة. وأضاف بأن اللجنة ستقوم بتسهيل وتدعيم عملها من خلال المواقع الإلكترونية، وأنه سيتم تنسيق خطة عملها مع توقيت مؤتمر الإنكوساي العشرين. وتعد أيضاً بمواصلة مشاوراته مع أعضاء اللجنة حتى موعد الاجتماع القادم للجنة فسي عام 2010. ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بالسيد سودها كرشنان في مكتب المراقب والمدقق العام للهند

على العنوان التالي: KrishnanS@cag.gov.in.

اجتماع مجموعة العمل حول الرقابة البيئية يعقد في قطر

في كانون ثاني 2009، عقدت مجموعة عمل الانتوساي حول الرقابة البيئية (WGEA) اجتماعها الثاني عشر في الدوحة، قطر. وكان هذا الاجتماع هو أكبر اجتماع لمجموعة العمل حتى الآن، والذي ضم 192 مندوباً عن 66 دولة بما في ذلك 20 جهازاً أعلى للرقابة.

ومن ضمن الموضوعات الرئيسية التي تم بحثها في الاجتماع الاتفاقات والمواثيق البيئية، وإدارة الموارد الطبيعية، والتغير المناخي، ومسائل طارئة، والدروس المستفادة حول الرقابة البيئية. وكان هناك مواد تعليمية حول إدارة النفايات. ويود رئيس (WGEA) أن يعبر عن شكره للجهاز الأعلى للرقابة للنرويج، وجمهورية الشيك، وجنوب أفريقيا، واندونيسيا، وتانزانيا، وكندا على إدارتهم الناجحة للجلسات. و قد أظهرت نتائج استطلاع أجري حول الاجتماع أن الجلسات التفاعلية قد لاقت تقديراً كبيراً ووفرت واحداً من أهم المكونات التعليمية في هذا الاجتماع.



مشاركون في الاجتماع الثاني عشر لمجموعة عمل الانتوساي حول الرقابة البيئية يعقد في قطر

كرس أعضاء مجموعة العمل مؤخراً مزيداً من الاهتمام لتخفيض أثار أقدامنا على البيئة، وجعل الأجهزة العليا للرقابة أكثر اخضراراً، وصدقة للبيئة. وخلال هذا الاجتماع، أدار الجهاز الأعلى للرقابة للملكة المتحدة جلسة نقاش حول الاستدامة في الجهاز الأعلى للرقابة المعاصر. وركزت الجلسة على أربعة أسئلة رئيسية:

- ما هي موضوعات الاستدامة التي يتعين إجراء الرقابة عليها؟
- كيف يجب علينا أن نجري الرقابة على تأثيرات العمليات الحكومية؟
- ما هي ممارسات الاستدامة الجيدة التي يجب أن نتبناها لأنفسنا؟
- ما هي الفوائد أو المخاطر التي يمكن أن تحدثها التقارير الخارجية لتأثيرات عمليات الأجهزة العليا للرقابة على البيئة؟

وقد قدم رؤساء الجهاز الأعلى للرقابة البرازيلي والاندونيسي وممثلين عن الأجهزة العليا للرقابة لكل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية معلومات مفيدة حول خبراتهم. وقد أسهم ذلك في توفير مناقشات فعالة بين المشاركين في الاجتماع.

وقدم خبراء من منظمات دولية خطابات تم من خلالها عرض خبراتهم. ومن ضمن هؤلاء الخبراء، الخبير ستيفن لينترين من البنك الدولي، ومارتين باري من اللجنة الحكومية حول التغير المناخي، والسيد ارنولد كلبير من برنامج البيئة للأمم المتحدة، وكاليف سيب من الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة، ومروان حمادة من وزارة البيئة القطرية.

و خلال الاجتماع، قدم 17 جهازاً عروضاً تم خلالها تبادل المعلومات مع المشاركين، وساهمت 7 أجهزة أخرى في ختام الاجتماع في رفع تقارير حول أهمية أعمال الرقابة البيئية. وكان لتبادل تلك المعلومات الفضل الأكبر في نجاح اجتماعات مجموعة العمل. بالإضافة إلى ذلك، فقد قدمت عشر دول مسائل ذات علاقة تم إجراء الرقابة عليها في بلدانهم من خلال بوسترات تم عرضها خلال الاجتماع. و قبل عقد الاجتماع الرئيسي لمجموعة العمل، حضر 69 مشارك من 37 دولة الاجتماع الأول حول التنوع البيئي. وترغب سكرتارية (WGEA) بأن تقوم الأجهزة العليا للرقابة في كل منطقة من مناطق الانتوساي بتحمل مسؤولياتها في تبادل المعلومات حول الرقابة على التنوع الحيوي مع أجهزة عليا للرقابة أخرى، وأن يتم تنفيذ المزيد من الأعمال الرقابية حول تلك الموضوعات في السنوات القادمة.

ويود منظمو الاجتماع توجيه الشكر إلى جميع الوفود على مشاركتهم الفعالة وعلى المعلومات القيمة التي وفروها. وتم توجيه شكر خاص إلى السيد صلاح غانم العلي وموظفيه في ديوان المحاسبة القطري على تنظيمهم المتميز للاجتماع وكرم ضيافتهم.

كافة وثائق الاجتماع والمعلومات الأخرى ذات العلاقة حول الرقابة البيئية يمكن الحصول عليها على الموقع الإلكتروني لـ (WGEA): www.environmental-auditing.org.

سوف يعقد الاجتماع القادم لـ (WGEA) في الصين عام 2010. ويعتبر كل شخص من الحاضرين مدعواً للمشاركة.

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بسكرتارية مجموعة العمل في مكتب التدقيق الوطني الاستراتيجي على العنوان التالي:

E-mail: margit.lassi@riigikontroll.ee

البناء مبادرة تنمية الانتوساي

تعلمك نشرة أبناء الانتوساي بأهم المستجدات في مجال عمل وبرامج مبادرة تنمية الانتوساي . والاستطلاع المزيد حول مبادرة تنمية الانتوساي والبقاء على اطلاع مستمر خلال فترات التحضير لإصدارات المجلة انظر الموقع الإلكتروني لمبادرة تنمية الانتوساي

<http://www.idi.no>

مبادرة تنمية الانتوساي - الأفروساي ف كريفياف (منظمة الأفروساي للدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية)

مبادرة تنمية الانتوساي (IDI) و الأفروساي- ف كريفياف (AFROSAI-F/CREFIAP) (منظمة الأفروساي للدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية) تقومان معاً حالياً بإطلاق برنامج جديد لتدريب المدربين، مما سيوفر للمنطقة مجموعة جديدة من أخصائيي التدريب المعتمدين لمبادرة تنمية الانتوساي. وقد عقدت ورشة العمل حول تصميم البرامج التدريبية وتقنيات التدريب في تونس في شهر شباط وأذار 2009. وقد تضمنت ورشة العمل نموذجاً حول بناء القدرة والذي يمكن المشاركين من إدخال وتنفيذ مبادرات بناء القدرة في أجهزتهم العليا للرقابة. وكجزء من هذه الورشة، قام المشاركون بتصميم برنامج حول منهجية التدقيق. وسوف يتم استخدام هذا البرنامج في عامي 2010 و 2011 لتدريب عدد كبير من المدققين من أجهزة رقابية إقليمية.

برنامج تدريب المدربين مبادرة ما بين تنمية الانتوساي/الاسوساي

تقوم مبادرة تنمية الانتوساي والأسوساي معاً بتنفيذ برنامج تعليمي لتدريب مجموعة جديدة من أخصائيي التدريب المعتمدين لمبادرة تنمية الانتوساي في المنطقة. وفي آذار 2009، عقد محاضرو البرنامج اجتماعاً لمدة أسبوعين في بوتان للتخطيط والإعداد للجزء المتبقي من البرنامج. و بعد انتهاء ورشة العمل حول تصميم وتطوير البرامج التي عقدت في فيتنام في نوفمبر 2008، أكمل المشاركون في البرنامج البالغ عددهم 37 مشارك تدريبات عملية استمرت لمدة ستة أسابيع. وخلال تلك المرحلة، كان المشاركون يتواصلون عبر البريد الإلكتروني من خلال موقع المشروع لتصميم برامج تدريبية حول إعداد الخطة الاستراتيجية للأجهزة العليا للرقابة، وتطوير القدرة المهنية للأجهزة العليا للرقابة. و سوف يجتمع المشاركون مرة أخرى في الصين في ورشة العمل حول التقنيات التعليمية في أيار 2009.

برنامج تقييم احتياجات بالتعاون ما بين مبادرة تنمية الانتوساي/ ومنظمة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي (OLACEFS)

قامت مبادرة تنمية الانتوساي ومنظمة الاولاسيفس بإطلاق برنامج تقييم احتياجات لمنطقة الاولاسيفس في عام 2008. وكان قد تم عقد البرنامج مرتين نظراً للاهتمام القوي من قبل الأجهزة العليا للرقابة الإقليمية بهذا الموضوع. وفي أيلول 2008، حضرت فرق عمل من المجموعة الأولى التي تضم ثمانية أجهزة عليا للرقابة ورشة عمل تقييم الاحتياجات. وبعد انتهاء الورشة قامت تلك الفرق بتنفيذ تقييمات احتياجات مؤسسية لأجهزتهم. وفي شباط 2009، عقدت فرق عمل تقييم الاحتياجات اجتماع مراجعة لمدة أسبوع واحد في بنما لكي تتمكن من تقييم نتائج تقييماتها للاحتياجات والتي نفذت في أجهزتهم العليا للرقابة وحصلت على تغذية راجعة بشأن تقاريرها من النظراء. و خلال الاجتماع، علق المشاركون أيضاً على أدوات تقييم الاحتياجات وإطار العمل الذي استخدموه لتقييم احتياجات أجهزتهم. و هنالك هدف واحد من اجتماع المراجعة وهو اقتراح الطرق للمضي قماً واستخدام نتائج تلك التقييمات في تطوير قدرة الجهاز الأعلى للرقابة.

وسوف يتم إطلاق الجولة الثانية من برنامج تقييم الاحتياجات في عام 2009. وسوف يجتمع

المحاضرون في كوستاريكا في آذار 2009 للتخطيط والإعداد لورش العمل القادمة، التي سيتم توفيرها في حزيران 2009 لفرق تقييم احتياجات من تسعة أجهزة رقابية في المنطقة.

اجتماعات منظمة الأجهزة العليا للرقابة لمنطقة الكاريبي وبرامج خاصة لتنمية الموارد البشرية

تم عقد عدة اجتماعات في منطقة الكاريبي في شباط 2009. وقد عقدت الأولى لمدة يوم واحد للجنة التطوير المؤسسي الإقليمي، والتي حددت البنود المرجعية لأربعة لجان تم تشكيلها بهدف تطبيق الخطة الاستراتيجية للكاروساي للأعوام 2008-2011، وتم تطوير وتبني خطة عملية لعام 2009. و بعد ذلك، قام مكتب التدقيق الوطني للمملكة المتحدة بعقد دورات تدريبية خاصة حول تنمية الموارد البشرية استمرت يومين تبعها اجتماع مجموعة التركيز الخاصة بتقييم الاحتياجات والذي عقد في كانون أول 2008، وكانون ثاني 2009. حيث جرى مناقشة الخطط التي تعالج احتياجات الأجهزة العليا للرقابة في المنطقة. وفي ختام الاجتماع تم تخصيص يوم لاجتماع تخطيط استراتيجي لبرنامج بناء القدرة حول تأكيد الجودة لأعمال التدقيق المالي. وتم أيضاً مناقشة البرنامج المقترح حول تأكيد الجودة مع رؤساء الأجهزة العليا للرقابة لمنظمة الكاروساي.

مبادرة تنمية الانتوساي والتعاون مع مجتمع الأنتوساي

حضر مندوبون عن مبادرة تنمية الانتوساي وأعدوا تقارير حول الفعاليات التالية التي ستجري خلال الأشهر القليلة الماضية: اجتماع مجموعة عمل الانتوساي حول الرقابة البيئية في (قطر)، اجتماع لجنة التدريب لمنظمة اليوروساي (المنظمة الأوروبية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة) (EUROSAI) في (البرتغال) ، واجتماع لجنة التطوير المؤسسي الإقليمي لمنظمة الكاروساي في سنت لوسيا. والاجتماع الافتتاحي للجنة بناء القدرة لأفروساي في (جنوب أفريقيا)، واجتماع اللجنة التوجيهية للجنة تبادل المعرفة للانتوساي (الهند)، واجتماع اللجنة الفرعية رقم 1 للجنة بناء القدرة في (السويد)، ومؤتمر الاربوساي / اليوروساي في (فرنسا)، واجتماع مجموعة العمل الانتقالية لمنظمة الباسيفيك للأجهزة العليا للرقابة (الباساي) ، وبرنامج الدعم الرقابي الإقليمي الفرعي في (نيوزيلندا). واجتماع مجلس إدارة مبادرة تنمية الانتوساي السنوي في أوصلو في 18 آذار.

للاتصال بمبادرة تنمية الانتوساي

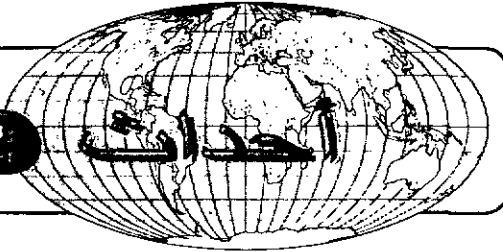
لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال مع مبادرة تنمية الانتوساي على العنوان التالي:

E-mail:idi@idi.no

Web site:www.idi.no



الأحداث 2009 الافتقوساي



<p>حزيران</p> <p>11-9 اجتمع مجموعة العمل حول قيمة ومنافع الأجهزة العليا للرقابة، جنوب أفريقيا</p> <p>19-17 الاجتماع السادس للجنة التوجيهية للمعايير المهنية، برازيليا، البرازيل</p> <p>26-24 اجتمع مجموعة العمل حول المساعدة والرقابة على المساعدات المتطلقة بالكوارث، كوريا</p>	<p>أيار</p>	<p>نيسان</p> <p>23-19 الاجتماع الثامن عشر لمجموعة الرقابة على تكنولوجيا المعلومات، الدوحة، قطر</p> <p>22-21 اجتمع اللجنة الفرعية الخاصة بالإرشادات المتطلقة بالتطبيق المعالي، لكسنبرغ</p> <p>23-21 اجتمع مجموعة العمل حول المؤشرات الوطنية الرئيسية، بكين، الصين</p> <p>30-28 الاجتماع الثالث للجنة الفرعية حول رقابة المياه، أوسلو، النرويج</p>
<p>أيلول</p> <p>سوف يتقرر فيما بعد. الاجتماع الأول للجنة تبادل المعلومات وخدمات المعرفة، مسوول، كوريا</p>	<p>آب</p> <p>6-3 اجتمع للجنة التوجيهية لمجموعة العمل حول الرقابة البيئية، بالي، اندونيسيا</p>	<p>تموز</p> <p>16-14 اجتماع مجموعة العمل حول مكافحة غسل الأموال على المستوى الدولي، جاكارتا، اندونيسيا</p> <p>24-20 مؤتمر منظمة السباماي، بالو</p> <p>سوف يتقرر فيما بعد. اجتماع مجموعة العمل حول الرقابة البيئية، الدوحة، قطر</p>
	<p>تشرين ثاني</p> <p>18-16 اجتمع المجلس التنفيذي التاسع والخمسين للافتقوساي، كيب تاون</p>	

ملحوظة رئيس التحرير: يتم نشر هذا التقويم لدعم إستراتيجية الاتصالات للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وكطريقة لمساعدة أعضاء المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على تخطيط وتنسيق جداول مواعيدهم ، وسوف تتضمن المقالات المنظمة للمجلة الأحداث الواسعة المجال للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والأحداث الإقليمية الواسعة المجال مثل المؤتمرات والجمعيات الصومية واجتماعات المجلس التنفيذي ، ولا يمكن بسبب المكان المحدود إدخال الدورات التدريبية الكثيرة والاجتماعات المهنية الأخرى التي تقدمها الأقاليم ، وللحصول على معلومات إضافية اتصل بالأمين العام لكل مجموعة عمل إقليمية .

INTOSAI

